وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de gestion.
Département des sciences Économiques

جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
رقم:...../...../.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماستر أكاديمي

بعنـــــوان:

نحو تقييم دور البنك المركزي في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر – خلال الفترة (2005-2016) –

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعـداد الطالبتين:
- رجم مريم
- سراي العمرية

إشراف الدكتور
أوصيف لخضر

لجنة المناقشة :

د.بن البار أمحمد	جامعة المسيلة	رئـــيسا
د. أوصيف لخضر	جامعة المسيلة	مشـــرفا
د. بنابي فتيحة	جامعة المسيلة	منـاقشـا

السنة الدراسية: 2018/2017

شكر وتقدير

الحمد الله رب الله العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين .

أشكر الله تعالى على توفيقنا في مشوارنا العلمي وعلى فضله علينا بالصحة والعافية في إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل بالشكر والامتنان إلى الدكتور أوصيف لخضر الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوننا في إتمام هذا العمل .

كما نتقدم بشكر الخاص إلى الدكتورة أحمد ميلي سمية التي قدمت لنا يد العون و النصيحة.

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات شكر الجزيل والامتنان لسادة الأفاضل أعضاء اللجنة الناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتشكر مدير البنك الجزائر فرع مسيلة هودافي مجيد والأستاذ بلال بن بتيش.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من لهم الفضل بمساعدتنا من قريب أو من بعيد.

سراي العمرية ورجم مريم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أغلى ما أملك في هذا الوجود، إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي

ورعاهما .

إلى جميع إخوتي وزوجاتهم وأخواتي وأزواجهم

وأولادهم.

إلى الأستاذ المشرف: الدكتور أوصيف لخضر.

إلى أغلى صديقة على قلبي وروحي العمرية سراي

إلى جميع الأصدقاء،وأخص بالذكر، شريفة، زكريا،عائشة،شهرزاد .

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل .

مـريـم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أغلى ما أملك في هذا الوجود، إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي

ورعاهما .

إلى جميع إخوتي وزوجاتهم وأخواتي وأزواجهم

وأولادهم.

إلى الأستاذ المشرف: الدكتور أوصيف لخضر.

إلى الأستاذ: بن بتيش بلال.

إلى أغلى صديقة على قلبي وروحي مريم رجم

إلى جميع الأصدقاء،وأخص بالذكر شهرزاد ، نور الخلود.

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل .

العمرية

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

والأشكال

مقدمـــــة

يعتبر البنك المركزي من أهم مؤسسات الدولة، التي توكل لها مهمة الإشراف والتوجيه للسياسة النقدية للدولة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع استراتيجيات معينة لتطبيق سياساته ولبلوغ الأهداف المسطرة للسياسة النقدية و المالية، وذلك عن طريق تطبيق أدوات سياساته للحد من ظاهرة التضخم.

يعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي كونه لصيق بالحياة الاقتصادية، فهو ظاهرة اقتصادية تصيب اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد التضخم على اقتصاديات الدول كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في اقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

فتحقيق الأهداف بنك المركزي يتطلب توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على جمع والملائمة بين أدواتها المختلفة، حيث تسعى معظم الدول لجعل السياسات الاقتصادية بصفة عامة وسياسة النقدية والمالية بصفة خاصة في مسارها الصحيح حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة بدرجة أكبر من الدقة و الفعالية، ومزيد من الشفافية و الاصلاح.

على اعتبار أن الجزائر من الدول التي يعاني اقتصادها كثيرا من الظاهرة التضخم، حيث يعتبر إصلاح قانون النقد والقرض 90-10 أول خطوة في هذا المجال الذي منحت بموجبه الاستقلالية بنك الجزائر عن الحكومة، وتم بعد ذالك إصدار تشريعات أخرى معدلة ومكملة للقانون النقد والقرض، تتغير درجة استقلالية بنك الجزائر من تشريع إلى آخر، وبتالي أصبح له دور كبير في العمل على المحافظة على استقرار وتوازن النشاط الاقتصادي من جهة، وعلاج ظاهرة التضخم من جهة أخرى.

1- إشكالية الدراسة

يعمل البنك المركزي على مراقبة النشاط الاقتصادي من خلال السلطة التي خولتها له الدولة،بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وعلاج ظاهرة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الوطني الجزائري.

على هذا الأساس يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البنك المركزي في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية

- ما هي أسباب التضخم في الجزائر؟
- ما هي الآثار التي تنجم عن ظاهرة التضخم في الجزائر؟
- ما هي أهم الإجراءات المتبعة من طرف الجزائر في علاج ظاهرة التضخم ؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة و أسئلة المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- تعتبر العوامل الخارجية المسبب الرئيسي لظاهرة التضخم؛
- تؤثر ظاهرة التضخم على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛
- الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر تتطلب المرونة الازمة بحسب الوضعية الاقتصادية السائدة .

3- أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهمية من كونها تربط بين المتغيرات الاقتصادية والنقدية والتضخم، وكذا إبراز الدور الكبير الذي تأدية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، الذي يعتبر من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

4- أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على كيفية تسيير العرض النقدي من طرف بنك الجزائر؛
- التعرف على أسباب التضخم وإيجاد الحلو المناسبة لها؛
- الوقوف على السياسات والآليات المتبعة من طرف بنك الجزائر لمعالجة ظاهرة التضخم ؛

5- أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى :

- مكانة وأهمية الموضوع بالنسبة لاقتصاديات الدول ؛
- أن الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص العلمي؛
- الميول الشخصي والرغبة في البحث في مثل هذا النوع من المواضيع؛

6- منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اللذان يسمحان بدراسة الجانب النظري المتمثل في التعرف على دور البنك المركزي في علاج ظاهرة التضخم، مع إسقاط الضوء على حالة الجزائر ودور السياستين المالية والنقدية في معالجة ظاهرة التضخم

7- حدود الدراسة

- الحدود الزمنية : تشمل الحدود الزمنية للدراسة للفترة الممتدة بين 2005إلى2016
- الحدود المكانية: أجريت على التراب الوطني الجزائري

8- الدراسات السابقة

عرف هذا الموضوع اهتماما واسعا من الباحثين في الملتقيات والمؤتمرات المعقودة داخل الجزائر أو خرجها، ومن بين هذه الدراسات ما يلي :

- سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2006.

تمحورت الإشكالية الدراسة بالاعتماد على نماذج ARCH ما هي مستويات المتوقعة لظاهرة التضخم في الجزائر؟

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء طابع تجديدي لدارسة التنبؤية حول التضخم في الجزائر باستخدام نماذج السلاسل الزمنية وإبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن نتيجة اختبار Mizrach لسلسة الزمنية لمعدلات التضخم في الجزائر،إمكانية اقتراح نموذج غير خطي لهذه السلسة ومن ثم قابلية الظاهرة التضخمية لتنبؤ على المدى القصير، إمكانية معدلات التضخم والتوقع بمستوياتها المستقبلية بواسطة نماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين.

- جيداني ميمي زوجة أجنف، **إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر**، أطروحة دكتورا تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 03 ،2016 .

تمحورت الإشكالية الدراسة حول كيف يمكن الملائمة والتوفيق بين عمل السياستين النقدية والمالية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وكذا تبيان متطلبات وإجراءات تطبيق سياسية استهداف التضخم في الدول النامية والمتطورة، كما توصلت الدراسة مفادها أن استعمال السياستين النقدية والمالية تتطلب مهارة التنسيق والملائمة بغية التأثير على النشاط الاقتصادي سواء كان يعاني هذا الوضع من ضغوط تضخمية أو ركود، كما تواجه الحكومة مشكلة التنسيق والملائمة بين السياسات النقدية والمالية ومن ثم إشكالية التنسيق بين الإجراءات والتدابير الخاصة.

9- مساهمة الدراسة

أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

من خلال عرض الإشكاليات التي حاولنا معالجتها في الأبحاث والدراسات السابقة، تبين أن الدارسة الحالية تدرس خصوصية بنك الجزائر في معالجة ظاهرة التضخم عن طريق استخدام السياستين النقدية والمالية وهذا ما لم يتم تناوله في الدراسات السابقة.

10- هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وفصلين أحدهما نظري وأخر تطبيقي

حيث تمحورا الفصل حول الإطار النظري لبنك المركزي والتضخم، قمنا في هذا الفصل بعرض مفاهيم أساسية حول البنك المركزي وتعرفنا على ماهية التضخم، كمل قمنا بعرض دور السياستين النقدية والمالية في الحد من ظاهرة التضخم .

أما الفصل الثاني تمحور حول الإطار التطبيقي لتقييم دور بنك المركزي في معالجة التضخم خلال الفترة(2005-2016)و تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة نظرية حول بنك الجزائر وتعرفنا على طبيعة التضخم في الاقتصاد الجزائري وتناولنا تقييم بنك الجزائر للسياستين النقدية والمالية للحد من ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2005-2016).

الخاتمة التي تمثل خلاصة الدراسة من خلال تقديم أهم النتائج المتوصل إليها و أهم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالدراسة.

الفصل الأول

الاطار النظري

حول البنك المركزي والتضخم

تمهيد:

يعد البنك المركزي من أبرز المؤسسات الهامة والفعالة في المجال الاقتصادي بوجه عام، وفي مجال النقدي والبنكي بوجه خاص، فهو يتمتع بمكانة في الإشراف والتوجيه للسياسة النقدية والمالية، التي تمثل الشق النقدي والمالي من السياسة الاقتصادية الكلية التي تنتهجها الدولة، تجعل منه الهيئة المكلفة برسم المحاور الرئيسية للسياسة النقدية والمالية ويؤدي دوره من خلال الوظائف التي يقوم بها باستخدام سياساته من أجل علاج ظاهرة التضخم، حيث يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تشكوا منها معظم اقتصاديات الدول، نظرا للآثار السلبية التي قد يخلفها سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنك المركزي؛

المبحث الثاني: ماهية التضخم ؛

المبحث الثالث: دور السياستين النقدية والمالية للحد من ظاهرة التضخم ؛

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنك المركزي

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في الدولة والتي تترأس النظام النقدي، لذلك فهو يشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد ويتمتع أيضا بالسيادة.

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي

يقف البنك المركزي على قمة النظام البنكي والهدف الرئيسي له ليس تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة السياسة الاقتصادية العامة.

أولا: تعريف البنك المركزي

يوجد العديد من التعاريف المختلفة وكان من الصعب إيجاد تعريف موحد للبنك المركزي إلا أن مجمل هذه التعاريف استندت إلي وظائفه كبنك مركزي ونذكر منها:

- البنك المركزي هو مؤسسة نقدية تهيمن على النظام النقدي و البنكي ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز البنكي وتوجيه الائتمان وتدعيم النمو الاقتصادي وكذلك المحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي[1].
- البنك المركزي هو مؤسسة نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة، ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، فالبنك المركزي يأتي على رأس المؤسسة البنكية في الدولة. وبهذا فهو لا يقوم بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع أفراد المجتمع[2].
- البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في السوق النقد، حيث يمد بالدعم المالي وينظم حركته، ويبعث فيه الحركة والنشاط في حدود سياسات التي يقرها

[1] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسات شباب المؤسسة، الإسكندرية، 2002، ص 244.

[2] سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريا م، الجزائر، 2004 ، ص94 .

ومن الناحية الوظيفية فالبنك المركزي يتصف بأنه بنك الاصدار وبنك البنوك وبنك الدولة، فضلا عن كونه أداة اشرافية ورقابية على الجهاز البنكي[1].

ثانيا: خصائص البنك المركزي

يتمتع البنك المركزي بالخصائص التالية[2].

- لا يتعامل البنك المركزي عموما مع الأفراد، حيث يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية؛
- يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنك التجاري، فهو لا يهدف إلى المنافسة وتحقيق الربح؛
- يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها؛
- إن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة ،فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها[3]؛
- يتمتع البنك المركزي بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقة إلى أصول نقدية وله القدرة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني؛
- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للبنوك التجارية أي دور في جميع دول العالم.

[1] ريس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 114.

[2] المرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

[3] كريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص 26.

ثالثا: أهداف البنك المركزي

من أبرز أهداف البنك المركزي نذكر العناصر التالية[1]:

- تنظيم الائتمان و التحكم فيه وتوجهه وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني؛
- تنظيم حجم الإصدار النقدي والتحكم فيه؛
- استقرار صرف العملة الوطنية؛
- استقرار اللأسعار والتحكم في معدلات التضخم؛
- تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة الاقتصادية العامة لدولة.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي في أي نظام بنكي بوظائف عديدة لكن يمكن إجمال هذه الوظائف في أربعة أساسية وهي:

أولا: بنك الإصدار

يتمتع البنك المركزي بإصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك أخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائفه في الوقت الحاضر، كان امتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبطا في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية حيث كانت هذه البنوك في أوائل القرن العشرين تدعي بنوك الإصدار بالإضافة إلى ذلك فإن امتياز إصدار الأوراق وأنواع النقود الأخرى محصورة دائما بالدولة[2].

ثانيا: الرقابة على الائتمان

تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ويستخدم البنك المركزي للقيام بهذه الوظيفة مجموعة من الوسائل منها، الكمية والمتمثلة في سياسة سعر

---

[1] بسمة مسعي، دور البنك لمركزي في الرقابة على البنوك الإسلامية دراسة حالة البنك السوداني، مذكرة ماستر، قسم العلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة ميلة، الجزائر،2014 ، ص 35 .

[2] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره ،ص 247 .

إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وأسلوب تعديل النسبة القانونية للاحتياطي ومنها الكيفية والمتمثلة في تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب، والحد الأقصى لسعر الفائدة والرقابة على شروط الرهن العقاري وغيرها[1].

ثالثا: بنك الدولة ومستشارها المالي

يقوم البنك المركزي في كل الدولة بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسائل المالية إذ انه يدير الحسابات البنكية للدوائر والهيئات الحكومية، ويقدم قروضا للحكومة بانتظار جباية الضرائب ولإيرادات الأخرى لها، كما يقوم بوظيفة القيم على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، حيث يقوم بيع وشراء العملات الأجنبية لها ومراقبة التحويل الخارجي، وذلك كوسيلة للحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية، وكذا تسير القروض الخارجية الدولية إلى كونه ممثلا لها في العلاقات المالية والخارجية سواء بالبنوك المركزية الأخرى أو بالمؤسسات النقدية والمالية الدولية، كما يقوم أيضا بمساعدة الدولة في تنفيذ السياسات النقدية المختلفة لعلاج المشاكل والأزمات الاقتصادية ومن هنا جاءت تسمية بنك الدولة[2].

رابعا: بنك المقاصة المركزي

تقوم البنوك المركزية بوظيفة المقاصة وتسوية الفرو قات بين البنوك المتعددة عن طريق استخدام الشيكات في تسديد قيمة المعاملات اليومية والسحب على ودائع الأفراد لدى البنوك تجعل بعضها دائنة والأخرى مدينة وتسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي عن

[1] قناد اسماء ، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة ابوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016 ، ص 50.

[2] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 100.

طريق استخدام الاحتياطات النقدية الخاصة بالبنوك التجارية والموجودة لديه، وتتم العملية بسحب البنك المدين شيكات على البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك[1].

المطلب الثالث: ميزانية البنك المركزي

تتكون ميزانية البنك المركزي من جانب الأصول والخصوم، ويضم التزامات البنك اتجاه الغير والتزاماته تجاه مالكه (الحكومة)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (01-01).

الجدول رقم (01-01): ميزانية البنك المركزي

الموجودات(الأصول)	المطلوبات (الخصوم)
1-الموجودات الأجنبية 2-حقوق على الحكومة 3-حقوق على المؤسسات المالية الأخرى 4-حقوق على البنوك التجارية 5-موجودات أخرى	1-النقد الاحتياطي - عملة في التداول - ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي - ودائع المؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي 2-الودائع الحكومية 3-المطلوبات الأجنبية 4-حسابات رأس المال 5-المطلوبات الأخرى

المصدر: طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره: النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص189.

أولا: جانب الموجودات (الأصول)

يوضح هذا الجانب من الميزانية البنك المركزي استخدامات البنك لموجداته، وتتكون من:

[1] دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر، 2015 ، ص 11 .

أ- **الموجودات الأجنبية:** تتكون من[1].

- الذهب النقدي الذي تحتفظ به السلطات النقدية كغطاء للعملة؛
- العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- الودائع لدى البنوك الأجنبية؛
- مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- الاستثمارات الأجنبية.

ب- **الحقوق على الحكومة:** عكس هذه الحقوق استدانة الحكومة من البنك المركزي لتمويل مصروفاتها سواء:

- بطريقة مباشرة كمنح السلف النقدية ؛
- بطريقة شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة ؛

ج- **الحقوق على البنوك التجارية:** تتمثل في الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي للبنوك التجارية سواء عن طريق :

- السلف المباشر
- إعادة الخصم

د- **الحقوق على المؤسسات المالية الأخرى:** تتمثل في الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي للبنوك الاختصاصية وتعرف بنوك الادخار .

هـ- **الموجودات الأخرى:** وتضم بقية الموجودات التي لم تدرج في البنوك مثل الموجودات ثابتة وصكوك قيد التحصيل .

[1] مرجع سابق، ص، 190.

ثانيا: جانب المطلوبات (الخصوم)

يوضح هذا الجانب من الميزانية البنك المركزي مطلوبات أو مصادر أمواله، وتتكـون مـن[1]:

أ- **النقد الاحتياطي:** يمثل القاعدة النقدية والأساس النقدي، ويتكون من العملة المصدرة والأوراق النقدية والمصكوكات المساعدة، فيستطيع البنك المركزي من خلال الاحتياطي النقدي التحكم في سيولة البنوك التجارية وقابليتها الاقتراض، وبالتالي في مقدارها على تغير عرض النقود.

ب- **الودائع الحكومية:** بما أن البنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة يعهد إليه حفظ حسابات الحكومية ودوائرها، وقبول أموالها النقدية في الحسابات الجارية.

ج- **المطلوبات الأجنبية:** تتكون من الالتزامات البنك المركزي اتجاه العالم الخارجي، وأهم فقراتها العناصر التالية:

- المخصص من حقوق السحب الخاصة ؛
- حساب صندوق النقد الدولي ؛
- أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية ؛

ج- **حسابات رأس المال:** تمثل الموارد المال المدفوع الذاتية للبنك المركزي، وتشمل على رأس المال المدفوع والاحتياطات حيث أنه لا يعتمد على رؤوس الأموال الخاصة في تأدية عملياته النقدية والمالية، والجزء الأكبر من موارده يستمدها من موارده خارجية.

د- **المطلوبات الأخرى:** تشتمل على المطلوبات الغير المصنفة في البنود.

[1] زكريا الدوري، يسرا لسامرائي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 112-113 .

المطلب الرابع: استقلالية البنك المركزي

إن التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي والنقدي و الإشراف عليه يزيد من حدة الأزمات المالية فالنظام المالي لا يكون قويا بقدر قوة ممارساته في مجال تنظيم ولإدارة، والسلامة المالية لمؤسساته وكفاءة البنية الأساسية لأسواقه، وهذا ما يدفعنا إلى تطرق إلى تعريف استقلالية البنك المركزي:

أولا: تعريف استقلالية البنك المركزي

يقصد باستقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية تكون بعيدة عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم كما أن استقلالية البنك المركزي ترتبط بطبيعة السياسة النقدية، قدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة، وعندما تكلف بأهداف أخرى فإن ذلك يحد من استقلاليتها لأن على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي[1].

ثانيا: أنواع استقلالية البنك المركزي

1-الاستقلالية القانونية والفعلية: حيث أن الاستقلال القانوني رغم أهميته ولكن ليس عنصرا كافيا لضمان استقلال فعلي أو الحقيقي للبنك المركزي وتعني استقلالية البنك المركزي محفوظة ومضمونة بقوة القانون، أما الاستقلالية الحقيقة أو الفعلية للبنك المركزي فيمكن الكشف عليه سواء من خلال التوضيحات التي ترسل من خبراء البنك المركزي، أو من خلال تحليل المدة الفعالة لمحافظي البنوك المركزية، حيث أن الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي مرتبطة أساسا بمدى التأثير الحقيقي المطبق من طرف الحكومة على البنك المركزي، وعليه فإن الإطار القانوني ما هو إلا ضمان جزئي للاستقلالية الفعلية[2].

---

[1] عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقيميه)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص ص 93 -94.

[2] راشدي سماح، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2011، ص ص41 -42.

2-**الاستقلالية السياسية والاقتصادية:** يمكن إبراز الخصائص المميزة لكل من الاستقلالية السياسية والاقتصادية في النقاط التالية[1].

أ- **الاستقلالية السياسة:** يكون البنك المركزي مستقلا سياسيا إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- تعيين وتنصيب محافظ البنك المركزي ليس من صلاحية رئيس الحكومة؛
- عهدة محافظ البنك المركزي تتجاوز 5 سنوات؛
- نفس الشروط بالنسبة لأعضاء إدارة البنك المركزي؛
- تعمل كل الهيئات التابعة إلى البنك المركزي على ضمان الاستقرار النقدي؛
- رئيس الحكومة ليس عضوا في مجلس إدارة البنك المركزي؛
- تتخذ إجراءات قانونية صارمة لمنع تداخل الحكومة والبنك المركزي.

ب- **الاستقلالية الاقتصادية:** ترتكز هذه الاستقلالية على ما يلي:

- يحق للحكومة الاقتراض من البنك المركزي؛
- التسبيقات المباشرة للقروض المقدمة من البنك المركزي إلى الحكومة متاحة بسعر فائدة السوق؛
- التسبيقات المباشرة للقروض هي مبالغ محددة؛
- البنك المركزي لا يؤدي أي دور في السوق الأولي وذلك تمويل القروض العمومية؛

ثالثا: معايير استقلالية البنك المركزي

تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي ندور حول المعايير التالية[2].

- إمكانية إقصاء المحافظ؛

[1] المرجع السابق، ص ص 42- 43.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 96- 97.

- مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده المشاركة مع الحكومة من مستشار)؛
- مدى مساهمة البنك في إعداد الميزانية العامة؛
- مدى إمكانية منح القروض للخزينة العامة للحكومة؛
- حدود الإقراض الممكن منحه.

المبحث الثاني: ماهية التضخم

يعد التضخم من الظواهر الأساسية التي تدخل ضمن إطار الاقتصاد الكلي، ومن أكثرها شيوعا وانتشارا وتداولا على لسان المختصين وبين أفراد المجتمع ،حيث أنا إعطاء تعريف دقيق للتضخم، إذ لا يوجد لكلمة التضخم معنى واحدا أو مفهوم محدد لدى جميع علماء الاقتصاد وهذا باختلاف المقصود منه.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم، حيث لم تتمكن أي دولة من تجنب هذا الواقع في هذه الظاهرة وهذا ما دفع القول أن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التضخم، وأنواعه وأسبابه ونظريات المفسرة له والآثار المترتبة عنه.

أولا: تعريف التضخم

لم يتوصل أغلب الاقتصاديين باختلاف اتجاهاتهم إلى تعريف شامل ودقيق يصف ظاهرة التضخم، ويعود ذلك أساسا إلى كون الظاهرة معقدة الأبعاد،إلا أن هناك اتفاق على أن التضخم هو:

- يرى جوهنسون أن التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار والذي يعني أن هناك انخفاضا في القوة الشرائية، والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار، أن غالبية السلع والخدمات أو متوسطة الأسعار في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معادلاتها السابقة، بما فيها تكاليف عناصر الإنتاج[1].
- التضخم هو ظاهرة ديناميكية، يمكن الوقوف عليها خلال فترة طويلة نسبيا[2].

[1] رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص11.

[2] بسام الحجار الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006 ، ص 280 .

- هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق[1].

ثانيا: أسباب التضخم

هناك عدة محاولات لتفسير ظاهرة التضخم ، ومن بين أهم الأسباب المفسرة للتضخم نذكر[2].

1-**تضخم الطلب (زيادة الطلب الكلي):** من خلال قانون العرض والطلب فإن الزيادة المفرطة للطلب دون أن ترافقه الزيادة في العرض تودي إلى ارتفاع الأسعار، وسبب الزيادة في الطلب تعود الى الكتلة نقدية ناتجة عن تمويل عجز الميزانية بطبع النقود، بحيث لا يتوفر وقت للمؤسسات لمواجهة الطلب الزائد.

2-**تضخم التكاليف (ارتفاع التكاليف الإنتاجية):** يحدث التضخم عندا ارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك بسبب ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج وكذلك الأجور، وباعتبار أن السعر يمثل تكلفة وهامش، فإن المنتجين يرفعون مستوى أسعارهم، وينتج عن ذلك المطالبة برفع الأجور، وكذلك تتشكل حلقة غير منتهية بين المطالبة برفع الأجور وارتفاع الأسعار.

3-**التضخم المستورد (استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج)**[3]**:**

يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تسود معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، (كالملابس، الأطعمة الجاهزة، الأدوات المنزلية، وغيرها)، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي

---

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2002 ، ص34 .

[2] مفيد عبد اللاوي ،محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص ص95 96.

[3] وسفي صلاح الدين، أثر التضخم المستورد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (دراسة حالة الجزائر1990-2011)، مذكرة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2013، ص17 .

تستورد هذه الدول التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي نظرا لأنها لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار.

ثالثا: آثار التضخم

يوجد للتضخم آثار اقتصادية واجتماعية التي تنجم عنه، الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصية النقدية وهذا ما يجعل من التضخم إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية في المجتمع، ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم في العناصر التالية[1].

- ضعف الادخار بسبب ضعف الثقة في العملة والميل نحو الاستهلاك واستيراد العقارات، والسلع المعومة والعملات الصعبة، وبالتالي تفقد العملة وظيفتها كمخزن للقيمة؛
- اختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات؛
- انتشار النشاطات الطفيلية المربحة ونقص الاستثمار الإنتاجي؛
- تهريب رؤوس الأموال والمضاربة بالعملة والسلع؛
- صعوبات كبيرة في عملية التخطيط بسبب التغير المستمر لأسعار عوامل الإنتاج سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي؛
- تدهور القدرة الشرائية، خصوصا لذوي الدخل الثابت كالموظفين وأصحاب المعاشات، ويستفيد من ذلك أصحاب الدخول المتغيرة من تجار ومنتجين[2].
- التأثير السلبي على المقرضين بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي، بينما يستفيد من ذلك المقترضون حيث تقل تكاليف التسديد؛

[1] مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليل الكلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006 ، ص 164 .

- سوء توزيع الدخل القومي، والذي يتجلى في بروز الطبقية والفقر ولأمراض، والبطالة، وتسريح العمال، وينجر عن ذلك توقف عملية التنمية؛
- ظهور آفات واضطرابات اجتماعية.

المطلب الثاني: نظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم

تختلف النظريات المفسرة لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، ونستعرض فيما يلي لأهم النظريات:

أولا: التضخم في الفكر الكلاسيكي

تعتبر نظرية كمية النقود النظرية الأساسية التي يعتمدها الاقتصاديون الكلاسيك لتفسير الظواهر الاقتصادية وبشكل أساسي المستوى العام للأسعار، فقد اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيسي للتضخم يرجع إلى الزيادة في كمية النقد المتداول. ومن أهم الافتراضات التي اعتمدتها هذه النظرية في تفسيرها وتحليلها للظواهر التضخمية نذكر ما يلي[1].

- ترجع التغيرات الحاصلة في الأسعار إلى التغيرات الطارئة في كمية النقد المتداول وبنفس النسبة؛
- تتناسب كمية النقود طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض عليها؛
- تتناسب كمية النقود طرديا مع الأسعار، وتتناسب عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها؛
- افتراض حالتي التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وطلب النقود لإغراض التبادل فقط؛

ولقد اعتمد الكلاسيك في تحليل التضخم على معادلة التبادل لفيشر، والتي تصاغ كما يلي:

$$M \times v = p \times t$$

حيث أن:

M : كمية النقود

[1] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006 ، ص ص29- 30.

v: سرعة التداول

p: مستوى العام للأسعار

t: حجم المبادلات

توضح صيغة فيشر العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. وقد ادخلت عليها تعديلات من قبل الفريد مارشال (رواد مدرسة كمبردج)، وذلك بإحلال الطلب على النقود مكان سرعة دورانها والناتج القومي الحقيقي بدلا من حجم المعاملات، وأصبحت الصيغة كالتالي:

$$M = k \times y = kp$$

حيث أن:

y: الناتج القومي الحقيقي؛

k: نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ لغرض المعاملات؛

توضح هذه المعادلة أن استقرار الأسعار يرتبط بسرعة التداول وكذا مستوى الإنفاق؛

ثانيا: التضخم في الفكر الكينزي

يمكننا أن نسمي هذه النظرية بنظرية فائض القيمة، حيث أشار كينز في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي.

وتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين هما[1].

- **المرحلة الأولى:** لا تكون فيها كل المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة.

[1] مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص90 .

- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها.

كما يعتبر التحليل الكنزي للتضخم عن الدول الصناعية والرأسمالية التي تحقق فائضا إنتاجيا كبيرا، وتتميز بأسواق عالية الكفاءة، في حين أن المشكلة الأساسية التي تتميز بها الدول المتخلفة في قصور طاقاتها الإنتاجية حتى على تلبية متطلباتها اليومية.

ثالثا: النظرية المعاصرة في تفسير التضخم (النظرية النقدية)

لا تعتبر النظرية المعاصرة تكرارا لنظرية كمية النقود (الكلاسيكية)، وإنما محاولة لاستيعاب الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار النقدية الكلاسيكية.

كما تعتبر المدرسة النقدية بقيادة فريد مان أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يعود السبب الرئيسي إلى الفائض في المعروض النقدي وما يعيقه من زيادة في الدخول دون أن يقرن ذلك بزيادة في المعروض السلعي، وذلك ما يسبب ارتفاع الأسعار. وبالتالي فإن الحلول المعتمدة حسب هذه المدرسة حلول نقدية صرفة كالحد من التوسع في الإصدار النقدي وامتصاص فائض النقد المتداول في السوق[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص313.

المطلب الثالث: أنواع التضخم

للتضخم عدة أنواع نوضحها في الشكل رقم (01-01)

الشكل رقم (01-01): أنواع التضخم

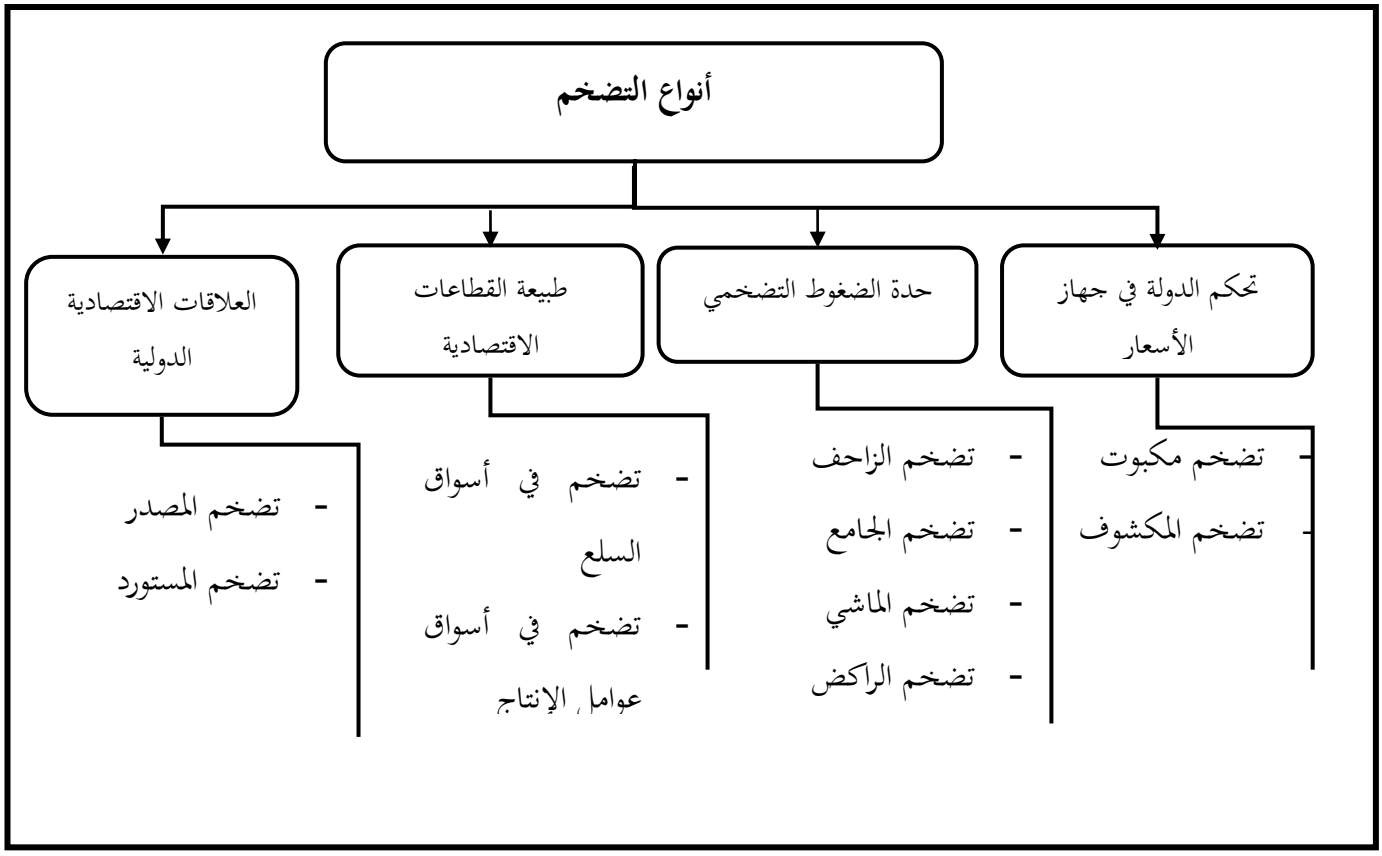

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على، بن البار امحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة، (1986-2014)، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مسيلة،2017 ، ص ص 18-23[بتصرف].

من خلال الشكل رقم (01-01) نلاحظ بأن هناك أربعة تصنيفات للتضخم هي:

أولا: من حيث تحكم الدولة في جهاز الأسعار: ينقسم التضخم إلى نوعين أساسيين هما:

1-**التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق السياسات بوضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي، وتحول دون ارتفاع يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق[1].

2-**التضخم المكشوف:** يتم سن هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها[1].

ثانيا: من حيث حدة ضغوط التضخمي: هناك أربعة أنواع أساسية هي[2].

1-**التضخم الزاحف:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على المدى الطويل من الزمن نسبيا. أي أنها لا تتطور بشكل رئيسي، ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل.

2-**التضخم الجامح:** هو أشد أنواع التضخم آثارا وضررا على الاقتصاد الوطني، حيث تنـخفض قيمة النقـود أو القوة الشرائية للنقود بشكل حاد. وبدخول حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية[3].

3-**التضخم الماشي:** عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من خطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

4-**التضخم الراكض:** في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقته.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص163.

[2] سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص38.

[3] مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص95.

ثالثا: من حيث القطاعات الاقتصادية: ينقسم التضخم إلى:

1-**التضخم في أسواق السلع:** نفرق بين نوعين[1].

أ-**التضخم في أسواق السلعي:** هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار مما يترتب عليه تحقيق أرباح.

ب-**التضخم الرأسمالي:** يعبر عن زيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباح معتبرة في كل من قطاعي صناعة السلع الاستهلاكية والاستثمار.

2-**التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** يوجد نوعين من التضخم هما:

أ-**التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار[2].

ب-**التضخم الداخلي:** هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج[3].

رابعا: من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية: ينقسم التضخم وفق هذا المعيار إلى نوعين هما[4].

3-**التضخم المصدر:** يقصد به ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات.

4-**التضخم المستورد:** يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة.

---

[1] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] خولة زنداوي، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة ميلة، الجزائر، 2014، ص39.

[3] محمود حسين الوادي، وآخرون: النقود والمصارف، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص187 .

[4] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 316.

المطلب الرابع: قياس التضخم

يمكن قياس التضخم وفق الطرق التالية:

أولا: الأرقام القياسية

هناك نوعان من الأرقام القياسية هما:

1-**الرقم القياسي البسيط للأسعار**: هو عبارة عن مجموع أسعار السلع سنة المقارنة p_n مقسوما على مجموع الأسعار السلع في سنة الأساس p_0، ويشار إليه بالصيغة الموالية[1].

$$p_i = \frac{\sum p_n}{\sum p_0} \times 100$$

حيث أن:

$\sum p_n$: يمثل مجموع أسعار سنة المقارنة

$\sum p_0$: يمثل مجموع أسعار سنة الأساس

ولكن على الرغم من سهولة هذه الطريقة في تطبيق العملي ولكنها تتضمن بعض المأخذ نذكر منها:

- لا تأخذ في حساب الرقم القياسي الأهمية النسبية لمختلف السلع المعتبرة في الرقم القياسي؛
- لا تأخذ في حساب الرقم القياسي اختلاف السعر الناشئ من اختلاف المقاييس والأوزان.

ثانيا: الرقم القياسي المرجح

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها متوسطات نسبية وزمنية للأسعار، حيث تعكس هذه الأرقام التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، والتي تستخدم في البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ومن أهم الصيغ الأرقام لقياسية ما يلي:

[1] محمد راتول، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص ص 242-243.

1-**صيغة لاسبير**: في هذه نرجح بالكميات المباعة أو المستهلكة في سنة الأساس عند حساب الرقم القياسي للأسعار وتعطى بالعلاقة التالية[1].

$$p_i(L) = \frac{\sum p_n \times q_0}{\sum p_0 \times q_0} \times 100$$

حيث أن:

L:الرقم القياسي.

p_i:سعر السلعة سنة المقارنة.

p_0:سعر السلعة سنة الأساس.

q_0:كمية السلعة سنة الأساس.

2-**صيغة باش**: أما الطريقة الثانية هي عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدرة بأسعار سنة الأساس، وتعطى بالعلاقة التالية[2].

$$p_i(L) = \frac{\sum p_n \times q_n}{\sum p_0 \times q_n} \times 100$$

حيث أن:

$\sum p_n \times q_n$: يمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة

$\sum p_0 \times q_n$: يمثل مجوع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس

3-**صيغة فيشر**: يقوم على أساس الجمع بين طريقتي (لاسبير وباش) إذ يتم إيجاد الرقم القياسي عن طريق الوسط الهندسي لرقمي (لاسبير وباش)، حيث على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح ولذلك يسمى الرقم القياسي الأمثل، ويعطى بالعلاقة التالية[3].

$$p_i(f) = \sqrt{p(p) + p_i(l)}$$

$$p_i(f) = \sqrt{\frac{\sum p_n \times q_o}{\sum p_0 \times q_0} + \frac{\sum p_n \times q_n}{\sum p_0 \times q_n} \times 100}$$

[1] يوسفي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[3] عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 108-109.

تستعمل هذه الأرقام القياسية لإزالة التضخم.

4-**صيغة مارشال وادجورث:** هو صيغة تجميعية مرجحة باستخدام طريقة السنة النموذجية، وتكون الأوزان في هذه الحالة عبارة عن الوسط الحسابي لكميات سنة الأساس وكميات سنة المقارنة، وتكتب الصيغة كما يلي: $P_I(m\&_i) = \frac{\sum p_n \times (q_0+q_n)}{\sum p_0 \times (q_0+q_n)} \times 100$

ثالثا: الرقم القياسي الضمني

يسمى بالرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام، فهو يحتوي على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد من السلع الوسطية إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية، كما أنه يضم أسعار الجملة والتجزئة على سواء، ويتم حساب مؤشر السعر الضمني إما عن طريق تقسيم قيمة الناتج الداخلي الخام بأسعار الجارية في سنة معينة على نفس المتغير ولنفس السنة، أو عن طريق ناتج ضرب كل من السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار تلك السنة ومقسمة على حاصل ضرب كل من السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة[1].

رابعا: الطرق الحديثة (الضغوط التضخمية)

تتمثل في ثلاث معايير وهي[2].

1-**معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:** يستمد هذا المعيار إلى النظرية الكمية النيوكلاسيكية، والتي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل والناتج الوطني، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، ويعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية:

$$\beta = \frac{\Delta m}{m} - \frac{\Delta y}{y}$$

β: معامل الاستقرار النقدي.

[1] يوسفي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص12 13.

[2] دليلة عامر،مرجع سابق، ص ص 30 31.

$\frac{\Delta m}{m}$: نسبة التغير في كتلة النقدية.

$\frac{\Delta y}{y}$: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

ونستخلص ثلاث حالات:

$\beta < 0$: يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

$\beta > 0$: يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

$\beta = 0$: يعني أن هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن الأسعار مستقر.

2-معيار فائض الطلب: يستند هذا المعيار إلى النظرية الكنزية والطلب الفعال، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذ لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع الى زيادة النفقات وتنتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي، مما يقود إلى حالة التضخم الحقيقي، ويتم قياسه من المعادلة التالية:

$$D = (CP + CG + I) - YT$$

حيث أن:

D : إجمالي فائض الطلب.

CP : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

CG : الاستهلاك الحكومي الخاص بالأسعار الجارية.

I : الاستثمار بالأسعار الجارية.

YT :إجمالي الناتج المحلي.

3-**معيار الإفراط النقدي**: يستند إلى النظرية الكمية المعاصرة التي تعبر عن فائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين من الأسعار بتجديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم.

$$\lambda = \frac{m}{y}$$

حيث أن:

$\boldsymbol{\lambda}$: متوسط نصيب الوحدة من الناتج الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود.

m : كمية النقود.

y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن مستوى الملائم الضروري للمحافظة على الاستقرار الأسعار على نحو التالي:

$$\acute{m} = \lambda_T \times y_t = m_t$$

$\acute{m}$: حجم الإفراط النقدي.

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية الكتلة النقدية المتداولة والسائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة .

m_t :كيمة النقود المتدولة بالفعل في السنة.

المبحث الثالث : دور السياستين النقدية والمالية للحد من ظاهرة التضخم

للتضخم أثار عديدة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التي تؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الأفراد، وقد أضحى من الضروري إيجاد بعض الأساليب للحد من شدته ومعالجة أعراضه، والتخفيف من آثاره، وفي ما يلي سوف نحاول عرض بعض هذه الأساليب، والتي تتمثل أساسا في السياسات النقدية والمالية :

المطلب الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية

تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطة النقدية من ضبط عرض النقود، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام الشيء الذي يظهر من خلال تعريفها:

أولا: تعريف السياسة النقدية

من أهم تعاريفها ما يلي:

- هي مجموعة من الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية[1].
- هي تلك السياسة التي لها تأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود – الدخل. كما أنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[2].

من هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير والأحكام التي تتبعها السلطة النقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية.

[1] مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015، ص 123.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف معينة من أهمها[1].

1- **الاستقرار النقدي:** يقصد به المحافظة على استقرار الأسعار ومن أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وأن أي تغير في مستوى الأسعار يؤثر سلبا على قيمة النقود.

2- **استقرار أسعار الصرف:** يعتبر هدف تحقيق الاستقرار أسعار الصرف مرتبطا بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية.

3- **تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي:** هي من أهم أهداف السياسة الائتمانية حيث أنه من المفترض أن يقوم البنك المركزي بتلبية حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق الائتمان.

4- **التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:** من المعروف أن اقتصاديات الدول تمر عادة بتقلبات الاقتصادية حيث يشهد من خلالها الاقتصاد مراحل مختلفة مثل مرحلة الإنعاش ومرحلة الركود، ويمكن للسياسة الائتمانية أن تؤدي دورا هاما في تخفيض الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية بواسطة إتباع سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وسياسة ائتمانية تقييدية في حالة الرواج والتي يصاحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة.

5- **تحقيق مستوى عالي من الاستخدام:** يراد بذلك هو أن تحرص السلطة النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية.

6- **تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:** يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية وهو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية.

[1] زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 187-190 [بتصرف] .

7- **تحسين ميزان المدفوعات:** يكون من خلال المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.

ثالثا: أنواع السياسة النقدية

هناك نوعان من السياسة التي تتبعها الدولة وهذه السياسات هي[1]:

1- **السياسة الانكماشية:** يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية، التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:

- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي؛
- دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة؛
- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.

2- **السياسة التوسعية:** يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ذلك لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء.

[1] وديع طوروس، المدخل الى الاقتصاد النقدي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011، ص197.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية للحد من ظاهرة التضخم

يتطلب تحقيق أهداف السياسة النقدية الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف، وقد تتباين هذه الأدوات من اقتصاد إلى آخر إذا تخضع لدرجة التناسق في الجهاز البنكي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد، ومن بين هذه الأدوات نجد:

أولا: الأدوات الكمية (الأدوات غير مباشرة)

1- **سياسة إعادة معدل الخصم:** نقصد بمعدل الخصم، معدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل خصمه للأوراق والنقدية التي تقدمها إليه البنوك التجارية وفي حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان، إما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فانه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى تتمكن البنوك من خصم ما لديها من أوراق تجارية أو الإقراض منه لتوسع في عملية منح الائتمان وتتوقف فعالية هذه السياسة على تحقيق عدة شروط أهمها:

- أن تقوم البنوك التجارية بتغيير أسعار فائدتها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال، وأن فعاليتها تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان؛
- أن يكون الطلب على القروض حساس للتغير في سعر الفائدة بمعنى أنه يزيد إذا انخفض وينقص إذا ارتفع[1].

2- **سياسة السوق المفتوحة:** تعني دخول البنك المركزي لسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات بصفة

[1] وديع طوروس، المرجع السابق، ص 198.

عامة وسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة على الإقراض.

كما تعتبر هذه الأداة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول المتقدمة ،فقد اعتبرها "فريدمان " من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي[1].

أما "كينز" فإنه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثيرا مباشرة على المعروض النقدي، ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية[2].

3- **سياسة الاحتياطي القانوني:** تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني، هي تلك النسبة التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع، ففي أوقات التضخم وعن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي، تقل سيولة البنوك التجارية، فتنخفض قدرتها على الإقراض، أما في حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة، أي إفراج عن جزء كبير من سيولة البنك التجاري، وبالتالي تزيد قدرة هذه الأخيرة على خلق الائتمان[3].

وتعتبر هذه السياسة سهلة الإدارة نسبيا مقارنة بالأدوات الأخرى وتكون هذه الأداة أكثر فعالية ونجاعة إذ كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي[4].

---

[1] مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، ديوان االمطبوعات الجامعية ،ساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2006، ص125.

[3] وديع طوروس، مرجع سبق دكره، ص200.

[4] يوسفي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

ثانيا: الأدوات الكيفية (الأدوات المباشرة)

1-**سياسة تأطير القرض:** تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني[1].

وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا تخصيص الائتمان.

وهو إجراء تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية ومن بين الأشكال التي يتخذها هذا الأسلوب تحديد الهامش المطلوب وتستخدم لمنع التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في سندات بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش القروض الموجهة لشراء السندات.

2-**سياسة الانتقائية للقرض:** للقيام بسياسة تأطير القرض، يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية لتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد القروض المتعلق ببعض أنواع التمويلات؛
- قرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تزيد الدولة تشجيعها؛
- سياسة التمييز في أسعار الفائدة، بحيث تخفض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تزيد الدولة تشجيعها، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لحد معين؛
- وضع قيود على الائتمان الإستهلاكي للتقليل من التضخم في الإقتصاد ؛
- تغير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية؛
- اشتراط البنك المركزي للحصول على موافقته في منح القروض، عندما تتجاوز القروض حدا معينا؛

[1] بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2010)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص ص 62 -63 .

- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الإستراد.

3-**الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** يستخدم هذا الإجراء لغرض دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في شكل الودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم إلى الاقتراض البنكي، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الموجهة في الاقتصاد من جهة، كما يؤدي إلى رفع تكلفة الواردات من جهة أخرى[1].

4-**النسبة الدنيا للسيولة:** يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض المكونات الخصوم، وهذا تجنبا لإفراط البنك في منح القروض خاصة تلك التي تتمتع بأصول مرتفعة السيولة، بحيث يتم تجميد بعض هذه الأصول لدى البنوك التجارية ويمنع عليها استخدامها في منح القروض، وهذا ما يساهم في الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الإقراض.

ثالثا: الأدوات الحديثة

1-**الإقناع الأدبي:** يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباعها سياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي، ومدى تقبل البنك التجاري بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته[2].

2- **الإعلام:** يكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة

[1] بن البار امحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1986-2014)، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017 ، ص83 .

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل أرائه بل الأخذ بها[1].

3-**إصدار التوجيهات والأوامر**: يعني إصدار البنك المركزي تعليمات وأوامر مباشرة للبنوك التجارية كتحديد حجم الائتمان الممنوح لهم أو أنواعه أو كيفية استخدامه. وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي فرض رقابة على حجم الائتمان واستخدامه لتوجيهه نحوى المشروعات والأغراض الكفيلة لعلاج الأزمات الاقتصادية كتمويل زيادة الإنتاج الكلي في أوقات الكساد، وعدم تمويل المشروعات التبذيرية في أوقات التضخم، كما يخول لها أي للسلطات النقدية التحكم في حجم الإنفاق الكلي ومستويات الطلب الفعلي لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي بعيدا عن التضخم[2].

المطلب الثالث: دور السياسة المالية للحد من ظاهرة التضخم

تعتبر السياسة المالية أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام والتي تتخذها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف و من أهم تعاريفها:

أولا: مفهوم السياسة المالية

1-**تعريف السياسة المالية** نذكر ما يلي:

- يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام)، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول[3].

---

[1] بن البار امحمد، مرجع سبق ذكره، ص84 .

[2] دليلة عامر، مرجع سبق ذكره، ص39 .

[3] حربي محمد موسى عريفات، مرجع سبق ذكره، ص 175.

- تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

من هذه التعاريف نستنتج أن السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها[1].

ثانيا: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال استخدام أدواتها وسيتم التطرق إلى هذه الأهداف فيما يلي[2].

أ- **التوازن المالي:** هو الفرق بين مجموع الإنفاق الكلي وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج، كما يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه.

ب- **التوازن الاقتصادي:** عندما يصل مجموع الدخل الوطني إلى حده الأقصى أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني الاستغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

ج- **التوازن الاجتماعي:** المعنى من التوازن الاجتماعي هو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من رفاهية الأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية من توزيع المنتجات على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة والمساواة.

---

[1] عباس كاظم الدعمي ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوارق المالية، ط1،دار صفا للنشر والتوزيع، عمان ، 2010،ص 49.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي والكلي، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص ص 426-428 [بتصرف].

د-**التوازن العام:** هو التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها: الضرائب، القروض، لإعانات، الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

ثالثا: أنواع السياسة المالية: هناك نوعان من السياسة المالية هما[1].

أ-**السياسة التوسعية:** يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد في حالة الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي، لذلك يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف مما يترتب على ذلك من زيادة مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الداخل ويتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو المزج بين الأداتين معا.

ب- **السياسة الانكماشية:** يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب عن ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات وانخفاض معدلاته، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ويتم

[1] أسماء منصور، دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر(1970-2013)، مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014، ص23.

ذلك من خـلال تخفيـض الإنفـاق الحكومـي أو زيادة الضرائب أو المزج بين الأداتين معا.

ثانيا: أدوات السياسة المالية

تعتبر أدوات السياسة المالية التي تمكن من معرفة النشاط المالي للدولة والآثار، التي تحدثها على الاقتصاد الوطني والأساليب التي تنتهجها الدولة في تخطيط كل من الانفاق والدين العام ومن بين هذه الأدوات نذكر ما يلي[1].

1- **سياسة الإنفاق العام:** هي مجموعة المصفوفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، يهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة، وتباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش، من خلال الإنفـاق الحكومي سـواء الاستـهلاكي، أو الاستثـماري، يـرفع معـدلاتها أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، وفي الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية. وترجع أهمية النفقات العامة التي كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب أنشطة العامة.

2- **سياسة الدين العام:** تعمل هذه الرقابة على تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، فالحكومة تستطيع الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الأفراد، وتقليل انفاقها في سوق السلع ويفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، إذ ليس الهدف إحلال الحكومة محل القطاع الخاص في إنفاق وإنما حبس ما أمكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة، أو الأفراد، وقد يعترض على هذا المبدأ من أن الحكومة تتحمل نفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضها، في حين تحتفظ هي بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزائنها، ما

[1] جداني ميمي زوجة اجنف، إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016، ص37 .

يقودها إلى تحمل خسارة، إلا أن التضخم وما يلحقه من أثار سلبية وتفوق كثيرا مجرد دفع الفائدة على أصل ثابت لا يدر دخلا.

3- **السياسة الضريبية:** تشكل هذه السياسة دعامة من دعائم السياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية، ففي حالة التضخم تقتضي هذه السياسة تخفيض الإنفاق العام برفع معدلات الضريبة على الأرباح، بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الاستهلاكي.

خلاصة:

تعتبر السياسات النقدية والمالية من بين أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا من أجل التحكم في ظاهرة التضخم التي تعتبر أمرا ضروريا ولا غنى عنه للاقتصاد يفرض نفسه من استحداثات التنمية كظاهرة حتمية للتوسع النقدي المتمثلة في ارتفاعات تضخمية للأسعار حيث يحدث إما عن الإصدار النقدي بكمية كبيرة أو بسبب زيادة التكاليف أو زيادة الطلب الكلي، لذلك يعمل البنك المركزي على علاجه بامتصاص الكتلة النقدية الفائضة باستخدام هذه السياسات النقدية والمالية.

الفصل الثانى

دور وتقييم بنك الجزائر فى معالجة التضخم

خلال الفترة

(2016/2005)

تمهيد:

بعد التطرق للإطار النظري للبنك المركزي و التضخم، نجد أن الجزائر تمتلك نظام مصرفي كباقي الدول يشرف عليه البنك المركزي، ولم يخلو أيضا من إصلاحات شاملة على مستوى البنك المركزي والسياسة النقدية والسياسة المالية حيث يهدف هذا الإصلاح إلى إعطاء بنك الجزائر استقلالية لتحكم أكثر في سياساته المالية والنقدية.

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وعليه فإن تحليل هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها، يعد أمرا معقد يصعب التحكم فيه و في الآثار الناجمة عنة اقتصاديا واجتماعيا، لذلك لجئت إلى تطبيق سياسات بنك الجزائر من أجل الحد من هذه الظاهرة.

تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: دراسة نظرية حول بنك الجزائر

المبحث الثاني: طبيعة التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: تقييم بنك الجزائر للسياستين النقدية والمالية في الجزائر للحد من التضخم خلال الفترة(2005-2016)

المبحث الأول: دراسة نظرية حول بنك الجزائر

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في العالم بتوليه مهام إصدار النقد ومهام الرقابة بجميع أنواعها فهو ينفذ السياسة المالية الحكومية، والسياسة الاقتصادية للدولة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الجزائر

يمثل البنك المركزي أحد مكونات الأساسية في النظام الاقتصادي، فهو يأتي على رأس النظام البنكي، وتعتبر نشاطاته ذات أهمية بالغة عن كونه أداة اشرافية ورقابية على الجهاز البنكي[1].

أولا: نشأة بنك الجزائر

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في عهد الجزائر المستقلة، وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62-144. وقد ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه إبانة الاستعمار، وبتأسيسه أردت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار، وإبراز نيتها في وضع المؤسسات التي تعبر عن سيادتها واستقلالها.

أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفية استعماله، وبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك، ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية والسياسة الإقراضية، وهو أيضا بنك الحكومة، ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلاته لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها وأثبت الواقع أن البنك المركزي لم تكن له السلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليس تحت سلطة بنك البنوك، كما أن الخزينة لا تخضع لسلطته بل كانت سببا مباشرا في التوسع النقدي، وعنصرا رئيسيا في رسم السياسة الاقراضية وتنفيذها، وفي

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 186 .

الواقع نجد أن البنك المركزي كمؤسسة مسؤولة في تسيير الوضع النقدي قد تم تحويلها عمليا إلى مؤسسات أخرى.

ثانيا: مفهوم بنك الجزائر

- تعرف المادة 11 من قانون النقد والقرض (90-10) البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم "بنك الجزائر".

يخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع غيره ورأسماله مكتتب كله من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون "المادة 14"، كما أتيحت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك.

يمثل بنك الجزائر قمة النظام المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر، وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية، ومن مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك والخزينة العمومية.

- يعرف الأمر رقم(03-11) الصادر في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض في مواده رقم (09-10-11-12) بنك الجزائر بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعي البنك المركزي الجزائري علاقته مع الغير ببنك الجزائر، و يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص لأجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية"[1].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المواد من 9 إلى 12من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 العدد 18 ، الأمانة العامة للحكومة الجزائر،الرقم 52 ، 2003 ،ص 4 .

المطلب الثاني: هيكل ومهام بنك الجزائر

يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته محافظ وثلاثة نواب، ومجلس النقد والقرض بحيث يتصرف مجلس النقد والقرض بصفته مجلس إدارة بنك الجزائر ومن مهامه التحكم في العملة الوطنية وتنظيمها ويقوم بدور الوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني.

أولا: هيكل بنك الجزائر

يسير بنك الجزائر جهازين هما[1].

1-المحافظ ونوابه: يعين المحافظ ونوابه بمراسيم رئاسية لمدة ستة سنوات وخمسة سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما تتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا، ويكون ذلك في حالتين فقط: العجز الصحي الذي يجب أن يثبت بواسطة القانون، والخطأ الفادح.

يحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة كل واحد منهم، ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب ترتيب معاكس للترتيب الوارد في المرسوم، ويستطيع المحافظ تحديد مهام و صلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب، كما يستطيع الاستعانة بمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك.

تتمثل مهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي (اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، بيع وشراء الأملاك المقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى، وغيرها). كما يقوم بتمثيله لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية التابعة لدول أخرى والهيئات المالية الدولية، كما يمكن أن تستشيره الحكومة في سائر المسائل المتعلقة بالنقد والقرض أو تلك التي تنعكس على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.

[1] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 199-201[يتصرف].

2-مجلس النقد و القرض: يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد، ويتشكل مجلس النقد والقرض من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ كأعضاء.
- ثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.

ويمكن لمجلس النقد أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية، ويحق له استشارة أية مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروريا.

وصلاحيات المجلس كما قلنا سابقا واسعة جدا في مجال النقد والقرض، ومن أهم هذه الصلاحيات ما يلي:

- باعتباره مجلس إدارة البنك، يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ، كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعـها كما يقوم بتحديد ميزانية البنك، وإجراء كل ما يحيط به من تعديلات، وغيرها؛
- باعتباره سلطة نقدية، يقوم بتنظيم إصدار النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها)؛
- يسير السياسة النقدية ويضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية والأجنبية ويرخص لها ذلك، كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية من الزبائن، وتنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف، بالإضافة إلى مهام أخرى حددت خاصة بموجب المادتين 44 و45 من قانون النقد والقرض [1].

[1] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 202.

ثانيا: مهام بنك الجزائر

من مهام بنك الجزائر حماية القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا و خارجيا وعلى هذا الأساس فهو مطالب بتنظيم ومراقبة الدوران النقدي، وتوزيع القروض، وحسن تسيير التعهدات المالية مع الخارج، ويمكن تلخصها في العناصر التالية[1].

1-**الإصدار النقدي:** إن بنك الجزائر يصدر مجانا النقود الورقية، كما يساهم في إصدار نقود الودائع ورقابتها وتنظيمها.

2-**العمليات الخاصة بالذهب:** إن الاحتياطي من الذهب الذي يحوز عيه بنك الجزائر هو ملك للدولة، والتي أعطته تفويضا دائما لاستعماله كضمان لتغطية النقد أو لأغراض أخرى كالشراء وبيع والرهن والاقتراض.

3-**العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية:** إن بنك الجزائر يمكنه شراء، بيع، خصم، إعادة الخصم، للحصول على الرهن العقاري ومنح على كل وسيلة دفع محررة بعملات أجنبية ويوظف احتياطا ته من الصرف، وبهذا الصدد يمكنه الحصول على قروض في سندات مالية محررة بعملة أجنبية في أسواق المالية الدولية.

4-**إعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية:** إن بنك الجزائر يمكنه إعـادة الخصـم أو القيام بعمليات الرهن الخاصة على السندات تكون مسحوبة على الجزائر أو على الخارج وتمثل عمليات تجارية، ولابد من توفر بعض الشروط في هذه السندات.

5-**التعامل في السوق النقدي:** يستطيع بنك الجزائر التدخل في السوق النقدي، وخاصة شراء وبيع سندات عمومية أو سندات خاصة قابلة لإعادة الخصم أو بمنح تسبيقات.

[1] حرية حمني، آليات الرقابة للبنك المركزي على البنوك التجارية وفعالياتها – حالة الجزائر- ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص ص 43-45 [بتصرف].

6-**المساهمات الممنوحة للدولة:** يمكن لبنك الجزائر على أساس تعاقدي وفي حدود أقصاها 10% من المداخلات العادية للدولة، منح الخزينة العمومية قروضا على شكل حساب جاري لمدة لا تتجاوز 240 يوما في السنة.

7-**عمليات أخرى مع الدولة والمجموعات وسائر المؤسسات العمومية:** إن تسيير بنك الجزائر لحساب الخزينة العمومية يتم مجانا، كما يتولى بنك الجزائر توظيف القروض التي تصدرها أو تضمنـها الدولة لـدى الجمهور، بالإضافة إلى الدفع قسـائـم السـنـدات التـي تصدرهـا أو تضمنها الدولة، بالتعاون مع الصناديق العمومية، كما يمكنه أن يتولى الخدمة المالية للجماعات والمؤسسات العمومية وتوظيف قروضها ودفع قسائم السندات المالية التي تصدرها.

8-**العمليات مع البنوك والمؤسسات المالية:** يستطيع بنك الجزائر القيام بالعمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، ومع أي بنك مركزي أجنبي ماعدا العمليات المتعلقة بعملات أجنبية فإنه لا يستطيع القيام بعمليات أخرى مع بنوك تعمل في الخارج على كل بنك يعمل في الجزائر أن يفتح حسابا جاريا يكون دائنا في بنك الجزائر بغرض القيام بعمليات المقاصة.

9-**العمليات المتعلقة بالأموال الخاصة ببنك الجزائر:** يمكن لبنك الجزائر توظيف أمواله الخاصة، ومتمثلة في رأسماله واحتياطا ته و مؤنا ته ذات طابع الاحتياطي الاستهلاكي وذلك في عقارات أو سندات الصـادرة من طرف تنظيمات ماليـة، كمـا بإمكـانه بناء أو بيع أو تبديل العقارات.

10-**إنشاء غرف المقاصة وتنظيمها وإقفالها:** يقرر بنك الجزائر إنشاء، تنظيم، تمويل وإقفال غرف المقاصة الخاصة بكل وسيلة دفع سواء كانت ورقية أو غير ورقية أو الكترونية، وهو الذي يسهر على تسيير هذه الغرف.

11- **تحديد النظم المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية:** يحدد بنك الجزائر الشروط العامة، والتي يرخص ضمنها السماح للبنوك والمؤسسات المالية بممارسة نشاطها في الجزائر، كما يحدد كل المعايير التي يجب على كل بنك أن يحترمها، خاصة فيما يتعلق ببعض النسب ولا سيما تلك المتعلقة برؤوس الأموال الخاصة والقروض الممنوحة.

12- **تنظيم عمليات البنوك والمؤسسات المالية ومع زبائنها:** يستطيع بنك الجزائر تقنين عمليات البنوك والمؤسسات المالية مع زبائنها، لاسيما فيما يخص فتح الحسابات الدائنة والضمانات المقبولة للتسليفات والقروض.

المطلب الثالث: استقلالية بنك الجزائر

من أجل أن يتمتع البنك المركزي بحريته في حركته وكذا في مهامه ومعاييره لابد له أن يتمتع بالاستقلالية الكاملة للأداء دوره في أحسن صورة له، ومن خلال ذلك سنتطرق إلى الاستقلالية ومعاييرها فيما يلي:

أولا: تعريف استقلالية بنك الجزائر

لاستقلالية بنك الجزائر عدة تعاريف أهمها[1].

- تتمثل استقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالية عنها.
- تعني استقلالية البنك المركزي استقلالية هذه البنوك في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم. و ترتبط استقلالية البنك

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيميه، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص93 .

المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة.

ثانيا: معايير استقلالية بنك الجزائر

تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي تدور حول المعايير التالية[1].

- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد؛
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك والحكومة و البرلمان، البرلمان الحكومة، عضو في الحكومة)؛
- إمكانية إقصاء المحافظ؛
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك؛
- مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، مشاركة مع الحكومة، المستشار)؛
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية؛
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة؛
- أهداف البنك المركزي (هدف وحيد: استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام البنكي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة، عدم النص على الأهداف)؛
- مدى إمكانية منح القروض للخزينة العامة (للحكومة)؛
- طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها؛
- حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

[1] المرجع السابق، ص 96.

ثالثا: استقلالية بنك الجزائر في تسير العرض النقدي

تتمثل استقلالية البنك المركزي في تسييره للعرض النقدي وفق الأهداف التي يسطرها وبتطبيق السياسة التي يراها مناسبة دون أي ضغوط من طرف الدولة.

1- تعريف الكتلة النقدية:

- تعرف على أنها كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة منية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور العادات المصرفية في المجتمعات[1].
- هي تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية[2].

من التعريفين السابقين يتضح أن الكتلة النقدية هي مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني وهي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.

2-مجمعات الكتلة النقدية: لتحديد العرض النقدي يجب التأكد من التجمعات التالية:

أ- **المجمع M_1:** ويضم الموجودات التمويلية الجاهزة مباشرة للإنفاق، وتعد القياس الأضيق والأكثر سيولة في مجموع العرض النقدي، وبالتالي فهي وسيلة للتبادل، ويعتمد هذا الجزء من العرض النقدي على مقدار الاحتياطي الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك[3].

حيث أن: $$M_1 = m_1 - M$$

M: هو الأساس النقدي أو المجموع العملة خارج النظام البنكي واحتياطا ته تحتفظ بها البنوك.

---

[1] أكرم حداد مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وئل للنشر، عمان، 2005، ص 89.

[2] صبرينة بن عبدة، كريمة سيلم، علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة، (1999-2014)مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي بتبسة، 2016، ص7 .

[3] معروف هو شيار، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء، عمان، 2005، ص ص 246-247.

m_1: يتحدد كما يلي: $m_1 = \frac{1+a}{R+a} = \frac{M_1}{M}(A)$

أي أن: $a = \frac{A}{D}$

وأن: R نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك على مجموع الودائع البنكية.

وهكذا فإن: $M_1 = m_1 \times M = A + D$

ب- **المجمع M_2:** يتكون من الودائع تحت الطلب الجارية والعملة المتداولة في أيدي الجمهور ومضاف لها الودائع لأجل في البنوك التجارية، ويتوقف هذا التعريف مع مفهوم النظرية الكمية الحديثة للنقود لفريد مان وهكذا فإن[1].

$$M_2 = M_1 + TD$$

ج-**المجمع M_3:** من أكثر التعريفات اتساعا للعرض النقدي حيث يشمل M_1 و M_2 والودائع الكبيرة الآجلة ذات الطابع الادخاري و الاستثماري، وعلى هذا الأساس يمكن إضافة الودائع الآجلة لدى المؤسسات غير مصرفية ويرمز لها بالرمز (S) للحصول على M_2 المجمع النقدي M_3 الذي يمثل السيولة الكلية للاقتصاد في لحظة معينة ويكون لدينا[2]:

$$M_3 = M_2 + S$$

[1] أكرم حداد مشهور هنلول، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص61 .

المبحث الثاني: طبيعة التضخم في الاقتصاد الجزائري

إن التطـور الـذي تشـهده اقتصـاديات دول العـالم واقتصـاد الدولـة الجزائريـة مـن ظـاهرة التضخم، وتحدث هذه الظاهرة لعدة أسباب أهمها، اتباع الجزائر لاقتصاد السوق وكذا انفتاح التجـارة الخارجيـة وعمليـة الاسـتيراد و التصـدير، حيـث يظهـر التضـخم بعـدة أنـواع وهـو مـن المشاكل التي تأثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري

تتعدد وتختلف أنواع التضخم حسب اقتصاد كل بلد، والجزائر من ضمن الدول التي تعرف أنواعا للتضخم، ومن بين هذه الأنواع نذكر ما يلي[1]:

أولا: التضخم الناتج عن وضعية التخلف

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لاسيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الاختلال البنية التحتية في اقتصادها.

والجزائر من ضمن هذه الدول تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف هذه، فحاولت خلال فترة التسعينات إحياء برامج النظام الاقتصادي، فقد تبنت نظام اقتصاد السوق لمواجهة قوى السوق من العرض والطلب أملا في تحقيق نوع من التقدم والازدهار.

وضعف البنية التحتية للاقتصاد، فإن تحقيق التطور يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب فتغير النظام الاقتصادي غير كافي بوجود عوامل التخلف الموجودة في هيكل الدولة ذاتها، لذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الاقتصاد إيجابا ومن أهم هذه العوامل:

- النمو الديمغرافي الذي عرف تطورا هاما خلال هذه السنوات حيث وصل عدد السكان خلال 2002 حوالي 30 مليون نسمة، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود من الإنتاج السلعي مما يزيد من حدة التضخم.

[1] دليلة عامر، مرجع سبق ذكره، ص ص 56 -57 .

- وأيضا الجانب الطبيعي الذي له دور هام، حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس المناطق الأخرى التي تفتخرها وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة، حيث مكان العمل وتوفر المرافق الضرورية، وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق، لكن هذا سيواجه مشكل هام ألا وهو نقص الهياكل القاعدية خاصة النقل للأشخاص أو البضائع، وهذه العملية تتطلب تكاليف كبيرة تحمل في سعر البيع، وينجم عنه ارتفاع في الأسعار، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية وعدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي.

ثانيا: التضخم الانتقالي

يعرف التضخم الانتقالي على أنه يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني.

لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل كبير لغالبية أفراد المجتمع بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات، ومس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص كبير في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليه، الهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي يضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار بإضافة إلى رفع الضرائب غير مباشرة فحالة الدينار أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد فقدان القدرة الشرائية، إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى رفع الصادرات وتخفيض الواردات ولكن الواقع يثبت أن هذه الأهداف لم تتحقق كليا.

ثالثا: التضخم المستورد

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ضغوط تضخمية داخلية للبلاد وهذا ما يعرف باسم **التضخم بالطلب**، حيث يعني عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير أو أنه ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخما بالتكاليف حيث أن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة وينعكس محليا على السلع حين بيعها في السوق المحلية خاص وأن التجارة الخارجية تعرف حركة دؤوبة بالجزائر لاسيما بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية، لكن الواقع أثبت أن أغلب صادراتها هي محروقات والتي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية وكذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات والتي حاولت ولا تزال تحاول إيجاد منافذ لها.

إن خضوع الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط وإدماجه في اقتصاد العالمين من خلال وإيراداته وصادراته، كلاهما تنعكس سلبا على سائر الاقتصاد الوطني، بإضافة إلى العولمة التي تنادي بفتح الأسواق وإلغاء القيود الجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لاقتصاديات الدول الضعيفة.

يمكن القول أن التضخم المستورد هو موجود مدام هناك تبادل تجاري دولي من جهة ووجود قطبي عالم متقدم وعالم متخلف من جهة أخرى[1].

[1] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 242-243 .

المطلب الثاني: أسباب التضخم في اقتصاد الجزائري

أسـباب ظـاهرة التضخـم كثيـرة ومتنوعـة، منها مـا هو اقتصادي واجتماعي وسياسـي أو يتعلق بسلوك الأفراد وتخوفهم من ارتفاع الأسعار، فهذه الظاهرة لها جوانب متعددة وأثار مختلفة وقد تجمع أحيانا من شدة الضغط التضخمي، مما يجعل إمكانية الفصل فيها، ولكن بالرغم من هذه المشاكل فانه يمكن تحديد نوعين رئيسيين لأسباب نشؤ ظاهرة التضخم هما:

أولا: الأسباب الداخلية

لقد تعددت الأسباب الداخلية التي أدت إلى ظهور مشكلة التضخم في الجزائر والتي سوف نوجزها فيما يلي:

1-زيادة الطلب المحلي: "إن التطورات التي عرفتها الجزائر هي التي زادة من حجم الطلب لدى كل المؤسسات والعائلات، ويعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مرا بها الاقتصاد الوطني، حيث الإجراء وعائلتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، فالأجور التي يتحصلون علها تمثل عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، والتي يكون لها تأثيرا مباشرا على المستوى العام للأسعار، نتيجة تأخير بين الزيادة في الطلب الفعلي على مستوى سوق السلع والخدمات وبين الجهاز الإنتاجي للطلب الزائد محليا وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى[1].

[1] نوة بن يوسف، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة(1990-2012)، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014، ص 36.

الجدول رقم(01-02): تطور الطلب المحلي على بعض السلع خلال الفترة(2005-2016)

(مليار دينار جزائري)

السنـــــوات	المواد الغذائية	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية غير الغذائية	المجموع
2005	2743	284	2711	1254	2954	10157
2006	2887	434	3325	1367	3305	11318
2007	3982	651	5617	1737	4750	16737
2008	6436	694	5396	2151	6798	21475
2009	4429	646	5024	2256	6509	18864
2010	4440	772	4859	1647	6309	18327
2011	7736	866	6059	2324	7575	24560
2012	6496	953	8105	2663	10170	28387
2013	6641	996	6934	2723	10435	27639
2014	7676	1005	3645	3001	11418	26845

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك

بنك الجزائر

الشكل رقم(01_02): تطور الطلب المحلي على بعض السلع خلال الفترة(2005-2016)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

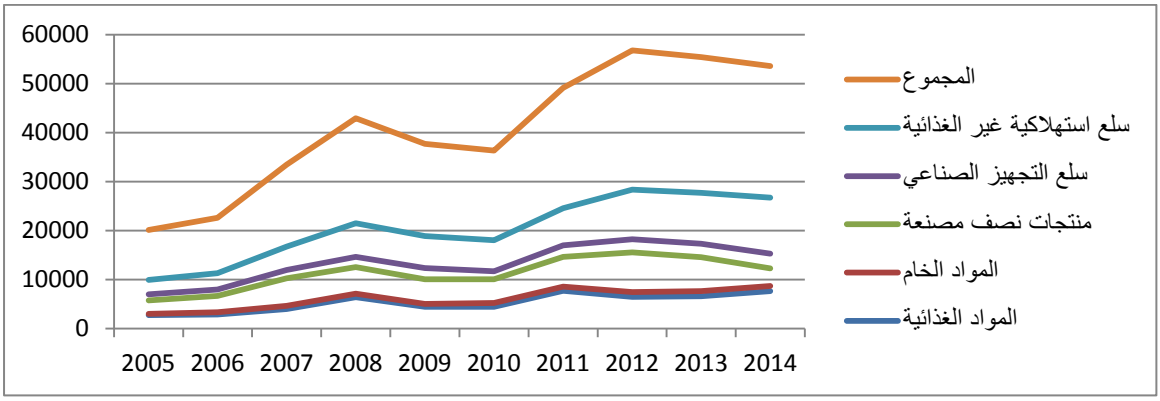

المصدر: من إعداد الطالبتان

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الفترة من 2005 -2008 شهدت زيادة في الطلب المحلي حيث في سنة 2005 قدرت بـ(10157) مليار دج وتقابلها (21475) مليار دج سنة 2008، هذه الزيادة في الطلب ترجع إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، ثم بعدها ينخفض الطلب المحلي في سنة 2009-2010 بقيمة (18864)،(18327) مليار دج على التوالي خصوصا في المواد الغذائية والتي انخفضت (6436)مليار دج إلى

(4429)مليار دج وهذا الانخفاض يعود إلى الأزمة العالمية التي شهدها العالم في سنة 2008، ثم بعدها يعود الارتفاع خلال الفترة من 2011-2014 على مختلف السلع معدا مواد المنتجات نصف مصنعة التي شهدت انخفاض من(8105)مليار دج سنة 2012 إلى(3645) مليار دج سنة 2014.

2- **ارتفاع التكاليف الإنتاجية:** من الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في كثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في حالات التي لا يكون فيها قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية الى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات، كما تعتبر تكلفة الأجور أيضا من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذا العنصر يشكل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك أن الأجور تعد جزءا من مكونات الدخل الوطني، بحيث أن أية محاولة للرفع منها يؤثر على الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة "حيث أنها تتراوح بين 40%و90% من تكاليف الانتاج التي تتحملها المؤسسات وبالإضافة الى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف مصنعة باعتبارها مواد تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار والتقلبات في الاسواق الدولية، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفواتير من أجل تغطية أخطار، وهذه الظاهرة تفرضها تلك الدول التي نستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطاتنا من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الإنتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية[1].

[1] نوة بن يوسف، مرجع سابق ، ص 37.

3-الأسباب نقدية: تشكل النقود في كثير من الحالات وسيلة لتعديل وتغذية الاقتصاد، لكن قد تسبب ظهور أزمات جد صعبة، وفي نفس الوقت تسبب أيضا التذبذبات إذا تمت عملية الإصدار بسهولة كبيرة[1].

أ- **تطـور الكتلـة النقديـة:** تعتبـر الكتلـة النقديـة مـن أهـم العوامـل المـؤثرة علـى النشـاط الاقتصادي في الجزائر، حيث أن الإفراط في الإصدار النقد دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي على مشكلة التضخم وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مقارنة بالعملات الأخرى.

جدول رقم(02-02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

(الوحدة : مليار دينار جزائر)

السنوات	النقود الائتمانية القانونية	الودائع تحت الطلب	العرض النقدي M1	الودائع لأجل(شبه نقود)	العرض النقدي M2	معدل النمو M2
2005	921,4	1516,5	2437,5	1632,9	4070,4	11,7
2006	1081,4	2096,4	3177,8	1649,8	4827,6	18,60
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761,0	5994,6	24,17
2008	1540,0	3425	4964,9	1991,0	6956,0	16,03
2009	1829,3	3114,8	4944,2	22289	7173,1	3,12
2010	2098,6	3539,8	5638,5	2524,3	8162,8	13,75
2011	25715	4570,2	7141,7	2787,5	9929,2	21,63
2012	2952,3	4883,2	7681,5	3333,6	11015,1	10,9
2013	3204,0	48615	8249,8	3691,7	11941,5	8,4
2014	3658,9	5944,1	9603,0	4043,7	13686,8	14,61
2015	4108,9	5153,1	9261,2	4443,4	13704,5	0,13
2016	4497,2	4909,8	9407,0	4409,3	13816,3	0,81

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

[1] رشيدة حسيس، معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع (2001-2015) مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أم البواقي ،الجزائر ، 2016 ، ص ص 65 - 66 .[بتصرف]

الشكل رقم (02-02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

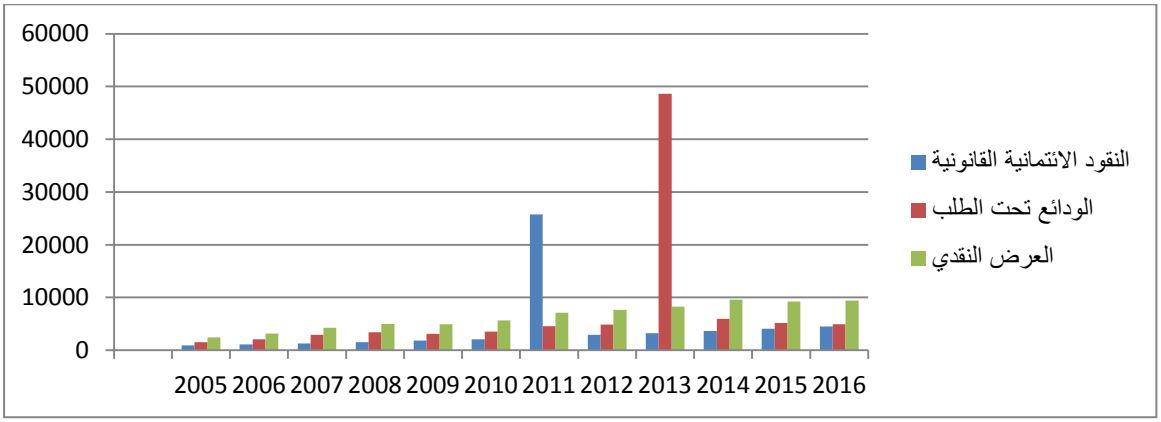

المصدر: من اعداد الطالبتان

من خلال الجدول رقم (02-02) يتضح أن النمو المتزايد للكتلة النقدية M1 ، حيث انتقلت من (2437.5) مليار دج سنة 2005 إلى 9407.0 سنة 2016 مليار دج أي بمعدل 285,92 %، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في للودائع تحت الطلب للمؤسسات البترولية التي تضاعفت من 1516,5 مليار دج سنة 2005 إلى 4909.8 مليار دج سنة 2016 وبمعدل 223.75 كما أن ارتفاع المكونات الأخرى أثر على نمو الكتبة النقدية M1، وهذا يدل على توفر السيولة الكبيرة لدى البنوك.

وعرفت الكتلة النقدية M2 في الفترة (2005-2009) معدلات نمو متذبذبة كان أعلاه سنة 2007 بـ 24,2% وأدناها سنة 2009 بـ 3,12% مع العلم أن السبب الوحيد في ذلك هو احتياطات الصرف الرسمية المتأتية من قطاع المحروقات، نتيجة أزمة العالمية لسنة 2008 .

بالنسبة للفترة (2010-2014) فقد شهدت معدلات نمو تعتبر متقاربة، وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة النمو التداول النقدي خارج البنوك.

وفي سنتي(2015-2016) فقد عرفت تطور متباينا بالقدر الذي كان عليه في سنة 2015 ، حيث بلغ 13704,5 مليار دج في حين بلغ 13686,8 مليار دج أي ارتفاع طفيف في

معدل النمو بـ 0,18% مقابل 0,13% سنة 2015 ، وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي أدي إلى عجوزات كبيرة في رصيد إجمالي لميزان المدفوعات.

ب- **زيادة النفقات العامة:** "أن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة، أدى دورا هاما في ظهور الضغوط التضخمية حيث نجد أن عائدات المحروقات التي تشكل أكثر من 50% من الإيرادات العامة للخزينة، تستخدم في تمويل النفقات العامة على السلع والخدمات من خلال المداخيل الموزعة على الموظفين وباقي المستهلكين من التحويلات والإعلانات.

4-**توجيه الاستثمار إجمالي لمشاريع غير إنتاجية:** "خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة تركزت أغلب الاستثمارات في الجزائر على مشاريع ثانوية، حيث كانت أغلب الأموال الموجهة للاستثمار يستحوذ عليها قطاع المحروقات الذي له علاقة مباشرة بالسوق الخارجية، ويكون هذا على حساب المشاريع ذات الطبيعة القاعدية أو إنتاجية على العموم، التي كانت الأموال الموجهة إليها لا تزيد عن الثلث من مجمل الإنفاق المحلي في الاقتصاد الوطني[1].

ثانيا: الأسباب الخارجية

بسبب انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاديات الدول الأخرى جعلها تستقطب التضخم المستورد بواسطة الواردات التي تدخل للبلد.

1-**التضخم المستورد:** يقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، فكلما عظم هذا التأثير كلما كان تأثير التضخم المستورد كبير والعكس صحيح[2]،أن التضخم المستورد يمكن أن يكون تضخم بالطلب، الذي يغذي بالمداخيل الموزعة بعد عملية التصدير، كما يمكن أن يكون تضخما بالتكاليف الذي يحمل في سعر السلع المستوردة

[1] نوة بن يوسف ، مرجع سبق ذكره، ص 40 .

[2] عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، الجزئر، 2008 ،ص 240 .

المستعملة في الإنتاج المحلي، حيث يعتبر كل من فوائض الحساب الجاري الناجم عن حصيلة الصادرات من المحروقات، وهيكل الواردات الجزائرية بحكم تأثيره المباشر بنسبة معتبرة على مؤشر أسعار المستهلكين، ومستويات أسعار الصرف في الجزائر أهم العوامل التي يتم من خلالها نشوء التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري[1].

جدول رقم(03-02): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2016/2005

(الوحدة: دينار جزائري)

السنـــــــوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	.46,33	19,98	26,47
2006	54,74	20,68	34,06
2007	60,59	26,35	43,23
2008	78,59	38,07	40,52
2009	45,18	37,40	7,78
2010	57,09	38,98	18,20
2011	72,98	46,93	28,00
2012	71,74	51,57	23,53
2013	64,71	59,67	9,41
2014	58,36	27,26	0,59
2015	35,13	51,64	-18,08
2016	29,66	46,72	-20,39

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

الشكل رقم(03-02) يوضح تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2016/2005

(الوحدة مليار دينار جزائري)

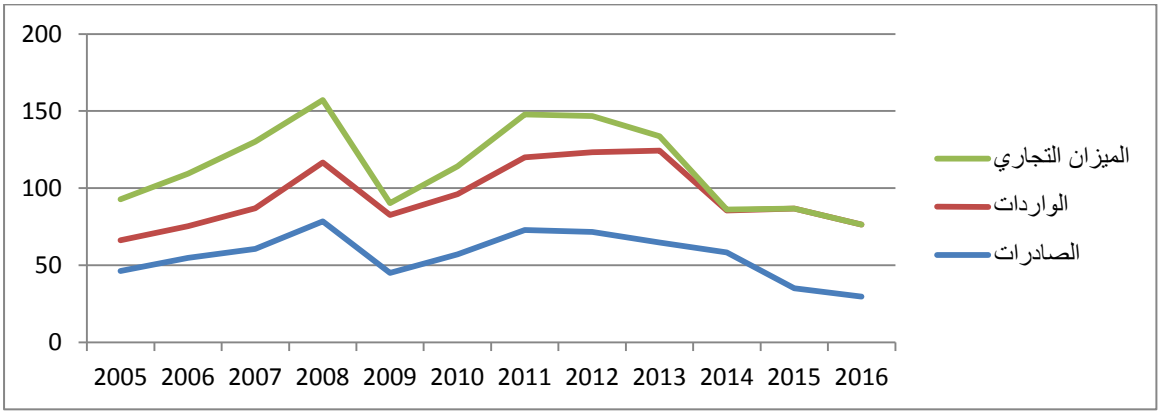

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

[1] طويل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 150.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات ارتفعت من سنة 2005 والتي قدرت بـ 46,33 مليار دج إلى 78,59 مليار دج سنة 2008 ثم انخفضت إلى 45,18 مليار دج سنة 2009، وهذا راجع إلى الأزمة العالمية للرهن العقاري 2008، وهي السبب الرئيسي للانخفاض، أما بالنسبة للواردات قد شهدت ارتفاع متسارع من سنة 2005 قدرت بـــ 19,98 مليار دج، الى غاية 2008 وبنسبة 38,07 وشهدت نمو متباطئ خلال فترة 2009 حيث قدرة بـ 38,89 مليار دج، وهذا ما أدى إلى الانخفاض في ميزان التجاري خلال هذه الفترة، حيث وصل 7,78 مليار دج سنة 2009 وارتفعت قيمة الصادرات من جديد خلال الفترة 2010-2011 حيث قدرت بـــ 57,09 و 72,98 مليار دج على التوالي، ثم صحبها انخفاض بمعدلات طفيفة إلى غاية 2016 والتي قدرت بـــ 29,66 مليار دج أين انهارت أسعار البترول سنة 2015، حيث بقية الصادرات في تراجع مع بقاء قيمة الواردات في الارتفاع وهذا ما أدى إلى العجز في ميزان التجاري في سنتي 2015 و 2016 بنسب 18,08 و 20,39 مليار دج على التوالي وذلك للأسباب التالية[1].

- انخفاض إيرادات المحروقات؛
- انخفاض الصادرات الإجمالية الجزائرية؛
- الإجراءات التقشفية للتحكم في الواردات.

[1] بنك الجزائر، تقرير السنوي 2016 www .bonk-of- algeria. Dz

المطلب الثالث: آثار التضخم في الاقتصاد الجزائري

يترتب على التضخم آثار اقتصادية واجتماعية سلبية في حالات متعددة تتعلق درجتها إلى حد كبير بمدى توقع حصول هذه الظاهرة مسبقا، ومن مختلف هذه الآثار التي تنعكس على عدة مستويات اقتصادية واجتماعية نذكر منها[1].

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم في الجزائر

من بين الآثار الاقتصادية للتضخم والتي مست الاقتصاد الجزائر.

1-**آثار التضخم على الميزانية العامة:** تظهر آثار التضخم على الميزانية العامة لدولة والتي تتكون من طرفين أساسيين يتمثل الطرف الأول في المدخلات والطرف الثاني في المخرجات .

أ- **المدخلات:** تعتمد موارد ميزانية الجزائر على مصدرين أساسيين يتمثل الأول في قطاع المحروقات حيث تقوم الدولة بتحديد سعر مرجعي للوحدة (برميل للبترول، متر مكعب للغاز)بالاستناد إلى جملة من المعطيات الاقتصادية، ففي حالة تدني الأسعار في السوق إلى ما دون السعر المرجعي تصبح الدول في انكماش اقتصادي أما في حالة ارتفاع الأسعار عن السعر المرجعي فإنه يصبح هناك فائض في الميزانية، أما المصدر الثاني فيتمثل في الموارد الجبائية بما فيها الضريبة على رقم الأعمال والتي تكون أكبر حصة في هذا المصدر.

ب- **المخرجات:** هناك مجموعة من نفقات الدولة تأثرت بظاهرة التضخم ويتعلق الأمر بالتدخلات العمومية في الحركات الاقتصادية، خاصة دعم الأسعار على السلع الواسعة الاستهلاك، والتي يمكن القول إنها أورثت التضخم في الاقتصاد الجزائري

2-**آثر التضخم على الاستهلاك:** "الجزائر في السنوات الأخيرة عانت من ظاهرة الندرة لبعض السلع والخدمات على مستوى السوق مما أدى إلى توليد لدى المستهلك نوع من الخوف

[1] رشيدة حسيس، مرجع سبق ذكره ، ص ص 72 74 .[بتصرف]

من عدم الحصول على بعض السلع، وعندها يقوم بالاقتناء الإضافي لهذه السلع ونتيجة لذلك حدث ارتفاع في الأسعار تبرره الندرة من الجهة والطلب المتزايد من جهة أخرى، حيث أصبحت هذه السلع تأخذ أكثر من النفقات المخصصة للاستهلاك من طرف العائلات حوالي 55,2%.

3-آثار التضخم على الادخار: نظرا لنقص السلع الاستهلاكية، الذي صاحب الموجات التضخمية التي تميزت بها الأسواق الجزائرية، واتجهت الكثير من العائلات الى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، هذه الحالة أدت في عدت أحيان إلى تفاقم وضع الأسعار بصورة أكثر سواء، فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع – بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية- إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة، وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعار إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى، وساهمت في هذه الحالة عدة عوامل منها:

- النمو الديموغرافي المستمر؛
- الزيادة في الدخول النقدية لبعض الفئات الاجتماعية التي تمتهن التجارة والمضاربة في الأسواق غير الرسمية؛
- الحاجة الملحة لظروف السكن والمعيشة؛
- الضغوط التي أحدثتها الأوضاع الأمنية خارج المناطق الحضرية؛
- فشل أغلب شركات البناء العمومية في تلبية الطلب المتزايد على السكن؛
- قلة وسائل التمويل التي يعاني منها قطاع البناء.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم في الجزائر

تتمثل هذه الآثار في العناصر التالية:

1-هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج: إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية في النصف الأول من العقد الأخير للقرن

الماضـي، كانـت من أهم الأسباب التـي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية ما يزيد عن الفي أستاذ اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية.

2-**تفشـي ظـواهر البيروقراطيـة والرشـوة فـي الإدارات:** إن من أخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية وما صاحبها من إعادة توزيع غير عادل للدخول، وتدهور في مستوى معيشة فئات عريضة من الشرائح الجزائرية، هي تلك التصرفات والعادات الجديدة والخطيرة التي تفشت في المجتمع وخاصة لدى شرائح التي أحست بتغير المفاهيم والقيم الاجتماعية مثل الرشوة والفساد الإداري وكل صور البيروقراطية والمحسوبية، إذا عمت هذه التصرفات كل الإدارات في كل القطاعات، خاصة العمومية منها، وأصبحت الملجاء الوحيد لأصحاب الدخول الثابتة لتعوض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية، كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني، وإنه لا يخفي على أحد حجم الضرر التي تحدثه هاته العاهات التسييرية على المجتمع الجزائري، وخاصة على أفراد الطبقة الضعيفة الذين يدفعون دائما الثمن لمثل هذه المشاكل.

3-**اتسـاع نمـط الاسـتهلاك التفـاخري والترافـي:** إن من بين أهم الصور التي نجمت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه، هي ظهور طبقة من الطفيليين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاوى وعمولات سرية ودون الخضوع لمكنيزمات المناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، مع ارتفاع الأسعار ووفرت السلع كنتيجة لتطبيق البرنامج الاستقرار

الاقتصادي وتزايد امكانيات الاستيراد، ارتفع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام.

المبحث الثالث: تقييم بنك الجزائر للسياستين النقدية والمالية للحد من ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

كما يعرض هذا المبحث دور بنك الجزائر في تسيير السياسة النقدية، ودورها في الحفاظ على الاستقرار النقدي، و فيما يخص السياسة المالية، سنتطرق الى أهم أدواتها وهي النفقات والإيرادات، ودور كل من السياستين النقدية والمالية في الرقابة على المسار التضخمي ومدى تحقيق الجزائر للحد من ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: تقييم السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

يحدث التضخم نتيجة إصدار أو عرض نقدي أو الكتلة نقدية فائضة بدون مقابل، كما تختلف الكتلة النقدية باختلاف السياسات النقدية المطبقة في اقتصاديات الحديثة لمراقبة تطور الرصيد النقدي في اقتصادها، ومعرفة العوامل المؤدية للإصدار النقدي.

أولا: أدوات السياسة النقدية للحد من ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

اتبعت السياسة النقدية في الجزائر بقيادة البنك المركزي عدة أدوات للقضاء أو التخفيف من حدة التضخم ومن هذه الأدوات ما يلي:

1-**سياسة الاحتياطي الالزامي:** انتهجت الجزائر سياسة نقدية حذرة بغية التقليل من نسب التضخم المرتفعة والتحكم في أخطاره الناجمة عن الإفراط في السيولة، وفي هذا الإطار قام البنك المركزي في اكتوبر 1994 تطبيقا للتعليمة رقم 94 - 16 الصادرة بتاريخ 09 أفريل 1994 بفرض احتياطي الزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من قيمة الودائع المصرفية ثم تم تعويضها بنسبة 4% ابتداء من 11 فيفري 2001 إلا أنه وبعد حوالي 10 أشهر وبتاريخ 15 ديسمبر 2001 حددت نسبة الاحتياطي بـ 4,25 % لتصل هذه النسبة إلى

2-6,25 % سنة 2002،وجدول التالي يبين نسب سعر الاحتياطي القانوني الذي انتهجها البنك المركزي من أجل القضاء على التضخم[1].

الجدول رقم (04-02) تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

(مليار دينار جزائري)

السنـــــــوات	نسبة الاحتياطي الالزامي%
2005	6,25
2006	6,25
2007	6,25
2008	8
2009	8
2010	9
2011	9
2012	11
2013	11
2014	12
2015	12
2016	8

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نشرة احصائية لبنك الجزائر

الشكل رقم(04-02): تطور الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

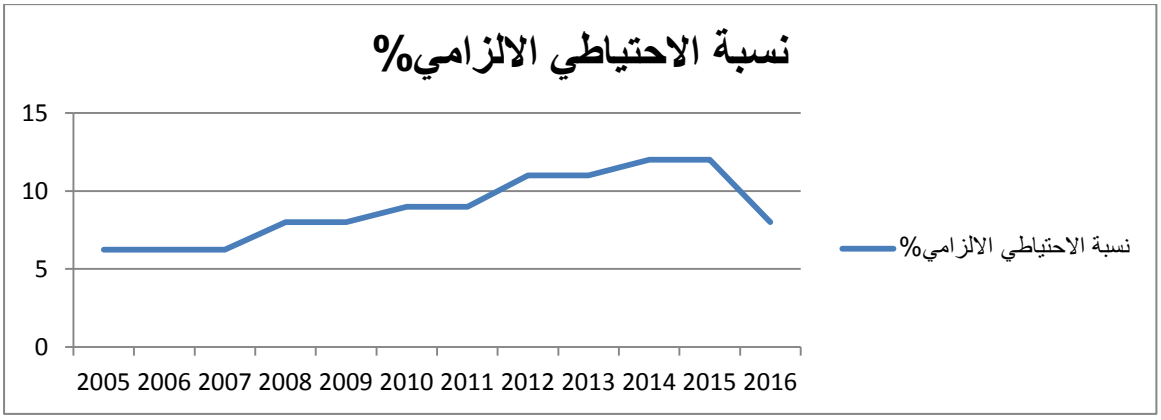

المصدر من إعداد الطالبتان بالاعتماد على النشرة الاحصائية لبنك الجزائر

[1] خديجة حمادي، علاقات التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009 ، ص 62 .

من خلال الشكل رقم (04-02) : نلاحظ بأن نسبة الاحتياطي القانوني في تزايد مستمر حيث أنها مستمرة خلال سنوات 2005-2007 بنسبة 6,25 %ثم ارتفعت إلى 8% في سنتي 2008-2009 ثم بعد ذلك قامت السلطة النقدية برفع هذه النسبة إلى 9% خلال سنتي 2010-2011 لتبلغ نسبة 11% في سنة 2012-2013 ثم ارتفعت هذه الأخيرة لتصبح 12% سنة 2014_2015 إلا أنه في سنة 2016 لاحظنا أن هناك انخفاض ملحوظ نسبة 8% وذلك بسب أزمة السيولة التي وقعت فيها معظم البنوك التجارية مما تدخل البنك المركزي في تخفيض الاحتياطي القانوني للبنوك وذلك لتخفيف من حدة الأزمة.

3-سياسة إعادة الخصم: يعتبر قانون 90-10 المتعلق بالنقد واقرض خطوة هامة أعادت للبنك المركزي دوره،[1] وأهميته في مجال الرقابة على المصارف من خلال معدل الخضم الذي يعد أداة فعالة للتحكم في نسبة القروض ومنه عرض النقود في هذا السياق يمكن تتبع مراحل تغير معدل إعادة الخصم كما يلي:

- ثبات معدل إعادة الخصم منذ الاستقلال إلى 1971 عند مستوى 3,75 % ؛
- انخفاض المعدل بنقطة واحدة من 1972-1986 ليبلغ 2,75 % وهي فترة تطبيق مخططات التنمية؛
- ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى 5% من سنة 1986 وكان محصور بين (6,5-15) من سنة 1990إلى سنة 2000.

[1] خديجة حمادي ، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

الجدول الرقم (05-02) يبين تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2005-2016)

(مليار دينار جزائري)

السنـــــــــوات	سعر إعادة الخصم%
2005	4
2006	4
2007	4
2008	4
2009	4
2010	4
2011	4
2012	4
2013	4
2014	4
2015	4
2016	3,5

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

الشكل رقم (05-02) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

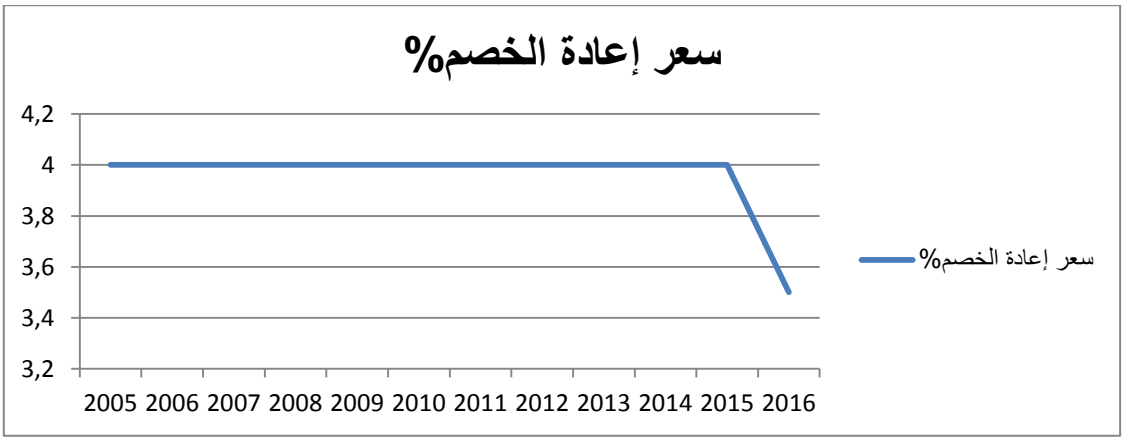

المصدر: من إعداد الطالبتان

من خلال الشكل رقم (05-02) نلاحظ أن معدل سعر إعادة الخصم في ثبات مستمر بنسبة 4% من سنة 2005 إلى غاية 2015 وانخفض في سنة 2016 بنسبة 3,5 وذلك

بسب رغبة الحكومة في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني بتشجيع الاستثمار العام والخاص في مختلف القطاعات.

4-آلية استرجاع السيولة بالمناقصة: تعتبر الية استرجاع السيولة عن طريق المناقصة من طرف البنك الجزائر أحد التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من سنة 2002 وتعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختيار لديه حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 أو لأجل،في مقابل استحقاقها في التاريخ المتفق عنه، ذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمقاصة أسلوب مماثل لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر انطلاقا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية حينما كانت تعاني عجزا في السيولة، إلا أن حالة الإفراط التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001 دفعت بنك الجزائر أن يستخدم الأسلوب ذاته لكن يعكس الأطراف إذا أنه يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر الناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001، خاصة في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في سيولة [1].

[1] لزعر علي ، رايس فضيل ،الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009) ، ملتقى الوطني الخامس حول الفوائض النقدية في الدول النامية ، جامعة حمه لخضر ،بسكرة ، الجزائر 2009 ص 190 .

الجدول رقم(06-02) آلية استرجاع السيولة بالمقاصة في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

(مليار دينار جزائري)

السنوات	معدل استرجاع السيولة 7 ايام	معدل استرجاع السيولة 3 اشهر	معدل استرجاع السيولة 6 اشهر	فوائد تسهيلات الايداع
2005	1,25	1,9	-	0,3
2006	1,25	2	-	0,3
2007	1,75	2,5	-	0,75
2008	1,25	1,25	-	0,75
2009	0,75	1,25	-	0,3
2010	0,75	1,25	-	0,3
2011	0,75	1,25	-	0,3
2012	0,75	1,25	-	0,3
2013	0,75	1,25	1,5	0,3
2014	0,75	1,25	1,5	0,3
2015	0,75	1,25	1,5	0,3
2016	0,75	1,25	1,5	0

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

الشكل رقم (06-02) آلية استرجاع السيولة بالمقاصة في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

(الوحدة مليار دينار جزائري)

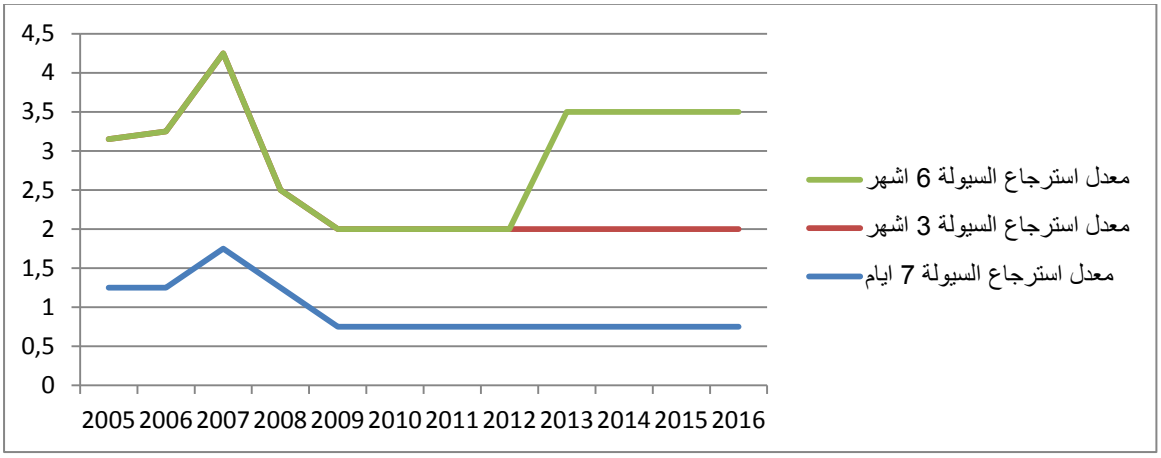

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على النشرة الاحصائية

من الجدول رقم(06-02) نلاحظ أن هناك تذبذب في معدلات استرجاع السيولة حيث بلغت في سنتي 2005-2006 معدل 0,3%، ثم ارتفعت بمعدل 0,75% في سنتي 2007-2008 لتعود إلى معدل 0,3% خلال سنة 2009، وتستقر بهذا المعدل إلى غاية

سنة 2016، وهذا يدل على أن هذه الأداة فعالة في امتصاص السيولة الزائدة في البنوك التجارية من طرف بنك الجزائر.

المطلب الثاني: تقييم السياسة المالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

تؤدي السياسة المالية دورا في التأثير في النشاط الاقتصادي، ولاسيما في أوقات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي، كما تتمثل السياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق أهدافها.

أولا: الانفاق الحكومي

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلك لأن خفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، بحيث يمثلان أهم مكونات ميزانية الدولة، ويؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار، ويتأثر الإنفاق العام بالفوائد التي تدفعها الدولة عن القروض التي تحصل عليها الحكومة سواء كانت تمثل ديون محلية أو خارجية، بحيث لا يرتفع بشكل كبير قد يضر بالنشاط الاقتصادي[1].

[1] موقاري حرية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة،(1990-2014)مذكرة ماستر في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية ، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج ، البويرة، 2015، ص 99.

جدول رقم(07-02) تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

(مليار دينار جزائري)

السنـــــــوات	الإنفـــــاق العـــــام
2005	2052,2
2006	2453,0
2007	3108,5
2008	4175,7
2009	4246,4
2010	4466,9
2011	5731,9
2012	7058,2
2013	6092,2
2014	6995,7
2015	7656,3
2016	7383,6

Source : Banque d'Algérie, les Rapportes annuel 2000 ,2003,2005;

الشكل رقم(07-02) تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

(الوحدة مليار دينار جزائري)

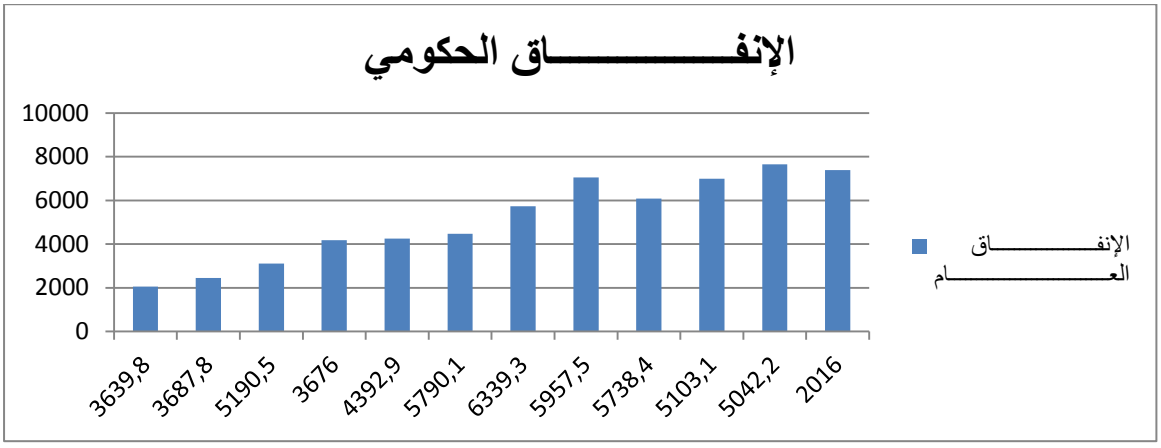

المصدر: من إعداد الطالبتان تقرير بنك الجزائر

تميزت الفترة من (2000-2015) بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الاتفاقية التوسعية، ويمكن توضيح ذلك من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه الذي يبين لنا أنه في تزايد كأي دولة، ونلاحظ في سنة 2005 ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، والتي تعتبر عائدا مهما، للإرادات العامة للدولة، بإضافة إلى التسديد المسبق للديون

الخارجية سنة 2006، حيث ساهم في رفع وتيرة الإنفاق العام من 2952,0 مليار دج إلى 2453,0 مليار دج، كما نلاحظ أن نسبة الزيادة من سنة 2006 إلى 2007 نتيجة إنعاش النشاط الاقتصادي، وفي سنة 2010 قدرت بقيمة 4466,9 مليار دج مقابل 4246,3 مليار دج سنة 2009 بعد شبه استقرار سنة 2009، كما بلغ الإنفاق العام في 2011 ما يقارب 5731,4 مليار دج و في سنة 2013 بلغ الإنفاق العام 6092,1 مليار دج حيث شهدت هذه السنة بانخفاض مقارنة بسنة 2012 والتي قدرت بـ 7058,1 مليار دج وفي سنة 2014 و2015 وقدرت بـ 6995,7 و 7656,3 على توالي كان هناك ارتفاع ملحوظ مقارنة بسنة 2013 ليعود للانخفاض من جديد في سنة 2016 والتي قدرت بـ 7383,6 وذلك

ثانيا: الضرائب

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، فالضرائب بمختلف أنواعها كضريبة الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب التي يمكن فرضها على السلع والخدمات المختلفة المحلية منها والمستوردة، كما أنها تؤدي دورا هاما في السيطرة على المستوى العام للأسعار، حيث إن مثل هذه الأداة ستعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي للأفراد، كما ستؤثر على حجم وطبيعة السلع المستوردة والتي بدورها ستعمل على حماية السلع المحلية من جهة، ومن جهة أخرى التخفيف من أثار التضخم المتوقعة[1].

[1] موقاري حرية ، مرجع سبق ذكره ص 100 .

الجدول رقم(08-02): تطور الضرائب في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

(مليار دينار جزائري)

السنـــــــوات	إجمالي الضرائب
2005	3083,6
2006	3639,8
2007	3687,8
2008	5190,5
2009	3676,0
2010	4392,9
2011	5790,1
2012	6339,3
2013	5957,5
2014	5738,4
2015	5103,1
2016	5042,2

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر

الشكل رقم (08-02) تطور الضرائب في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

(مليار دينار جزائري)

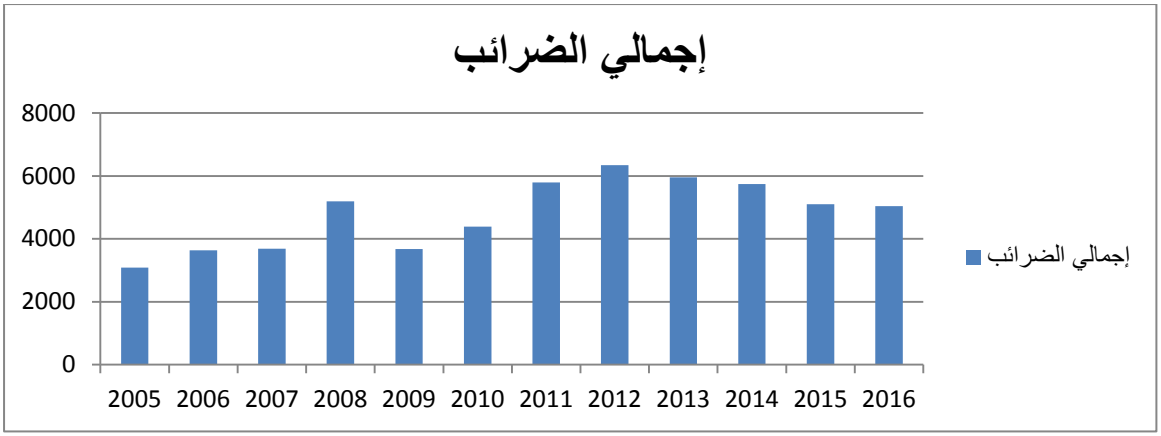

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقرير السنوي

يتضح من الشكل ما يلي أن قيمة الضرائب سنة 2005 إلى غاية 2008 كانت في ارتفاع بسب تعديل قانون الضرائب في سنة 2002 الذي يهدف إلى تقليص معدل الضرائب البترولية، وبعدها كان هناك انخفاض شديد في 2009 والذي قدرا بـ 3676,0 مليار دج مقارنة بسنة 2008 والتي قدرت بـ 5190,5 مليار دج، وذلك راجع إلى انخفاض الضريبة

الجمروكية التي انخفضت بسب انخفاض السلع المستوردة من الخارج، وبسب الأزمة العالمية 2008، كما شهدت ارتفاع في السنوات 2010-2012 وقدرت بـ 4392,9-6339,3 على التوالي، لتعود في الانخفاض من 2013 إلى غاية 2016 راجع إلى انخفاض إيرادات المحروقات وأسعار البترول والهدف من هذا التعديل هو زيادة إيرادات الدولة من أجل تغطية النفقات وكذلك من أجل امتصاص التضخم في الجزائر .

المطلب الثالث: التحكم في التضخم وفق السياسة النقدية والسياسة الحكومية

تأثر اقتصاد الجزائر من مشكل التضخم نتيجة ظهور أزمات أولية مست التوازنات المالية و التوازنات الداخلية التي أدت إلى نشوء فعلي لضغوط تضخمية في إطار داخلي، الأمر الذي انعكس سلبا على الأداء الاقتصادي، وأثر بشكل مباشر على النمو، ومن أجل التحكم في التضخم يقوم بنك الجزائر بتطبيق السياسة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى تقوم الحكومة بتطبيق السياسة المالية من خلال هذا المطلب نستنتج أن.

أولا: معدل التضخم في الجزائر من(2005-2016)

تعتبر هذه الفترة بداية التوجه نحو السيطرة على التضخم، حيث عرفت الجزائر تغيرات في معدلات التضخم لأسباب داخلية أقل تأثير مقارنة بأسباب الخارجية التي أثرت على اقتصادها، من أجل تحقيق استقرار في الأسعار، ويعرف الاقتصاديون التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام في الأسعار ويتحدد السعر في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع في السعر، إلا أن الملاحظ في حالة الجزائر أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نموا بالقدر الذي يعرفه الطلب، نظرا للزيادة السكانية ومنه زيادة الاستهلاك، حيث أن الأسعار تعرف ارتفاع بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسومة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبا نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة ويلاحظ في السنوات الأخيرة اتجاه عام

نحو الارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر وهذا ما يلاحظ في الجدول ويتم احتساب معدل التضخم في الجزائر باستعمال مؤشر أسعار الاستهلاك بالرقم القياسي البسيط والرقم القياسي لاسبير.

الجدول رقم (09-02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

السنـــــــــوات	معـــــدل التضخـــم
2005	1,4
2006	2,3
2007	3,8
2008	4,8
2009	5,7
2010	3,9
2011	4,5
2012	8,9
2013	3,2
2014	2,9
2015	5,3
2016	6,4

المصدر: من اعداد الطالبتان باعتماد على البنك الدولي الإحصائيات المالية الدولية

الشكل رقم (09-02) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2005-2016

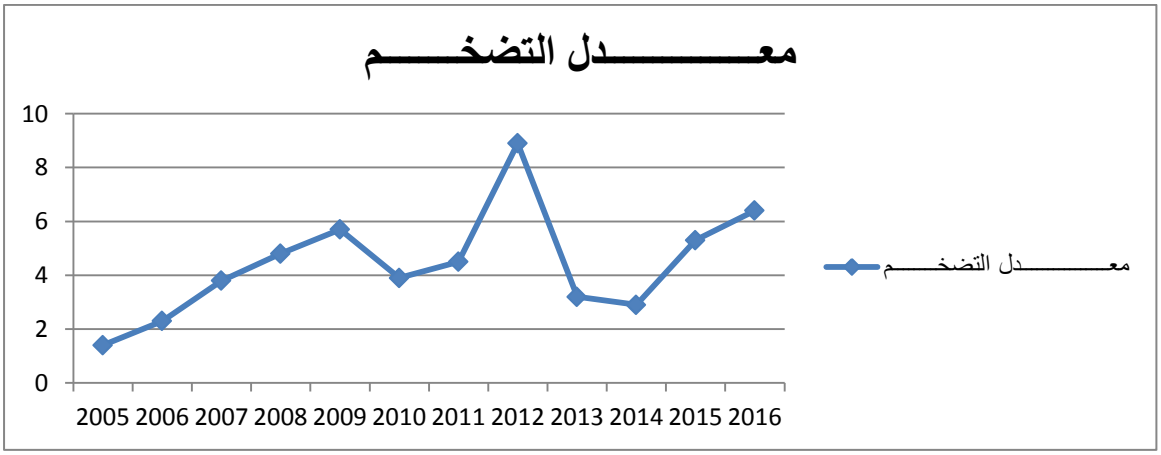

المصدر: من إعداد الطالبتان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09-02) : والشكل وقم (09-02) أن معدل التضخم سجل أدنى قيمة له في سنة 2005 بنسبة 1,4% وهذا راجع إلى السياسة الضريبية وتقليص

المديونية الخارجية وخدماتها وتحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في أسواق العالمية، كما شهدا معدل التضخم في الجزائر نمو متسارع في الفترة 2006 إلـى 2009 وبنسـب مـن 2,3 %إلـى 5,7 %و ذلـك بسـبب زيـادة الكتلـة النقديـة وبرنـامج التكميلي لدعم النمو بعدها شهدا انخفاض في سنة 2010 بنسبة 3,9 %، أما بالنسبة لسنة 2012 فتميزت بارتفاع معدل التضخم إذ بلغ 8,9% وهي نسبة لم يتم تسجيلها من قبل مقارنة بالسنوات الماضية بسبب زيادة الأجور للقطاع العام حيث أن هذه الزيادة لم تقابلها زيادة في الإنتاج وارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة مما ساهم بصفة كبيرة في تضخم أسعار الداخلية لسنة 2012، وقد تراجع معدل التضخم في سنة 2013 و2014 بنسب 3,2 %و 2,9 %على توالي مقارنة بالسنة 2012، وبعدها يعود إلى الارتفاع من جديد في سنتي 2015 و 2016 بنسب 5,3% و 6,4 %على توالي وهذا بسبب إنهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015.

ثانيا: السياسة النقدية

يقوم بنك الجزائر عن طريق السياسة النقدية في معالجة التضخم، حيث أن مسار السياسة النقدية المطبقة في الجزائر و اتضاح معالمها بشكل أفضل، وقد نجحت الجزائر في تحقيق أهدافها بالتنسيق مع مؤسسات النقد الدولية، مع تحسين المؤشرات المالية للدولة، وإرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي، اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على الأدوات غير المباشرة للامتصاص فائض السيولة في السوق النقدية بشكل فعلى والتحكم في التضخم، مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل أكبر.

1- **الاحتياطي القانوني:** يفرض بنك الجزائر من خلال الاحتياطي القانوني على البنوك التجارية، وعند إلتزامها بتلك النسبة فإن نبك يمنحها تعويض مقابل إيداع احتياطها، وفي حالة عدم إيداع احتياطها يفرض عليها بنك معدل التأخير.

ويحدد الاحتياط القانوني وفق للاسباب التالية:

- يكون معدل الاحتياطي القانوني مرتفع وهدف منه امتصاص فائض السيولة
- يكون معدل الاحتياطي القانوني منخفض للأسباب التالية:
- بسبب نقص السيولة ؛
- دعم عملية الإقراض ؛
- أغلب الأموال المودعة هي ودائع تحت الطلب؛
- كثرة التعامل بالنقود الائتمانية؛
- تداول الأموال خارج البنوك .
- يكون معدل التعويض منخفض ومعدل التأخير مرتفع حسب تقلبات سوق وتطور معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر.

2-إعادة الخصم: هي الوسيلة التي ترجع بها البنوك التجارية بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة، مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية يستعمله بنك الجزائر لتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، ويتم تغير معدل إعادة الخصم كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده .

في بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقروض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخضم.

نلاحظ أن معدل إعادة الخصم ثابت من سنة 2005 إلى غاية 2015 ويعد هذا المؤشر جيدا حيث يعبر على التحسن في مستويات التضخم وعدم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، والتي تميز هذه المرحلة، أما في سنة 2016 أنخفض بنسبة 3,5 %بسبب نقص السيولة في البنوك التجارية* أنظر الملحق رقم 03.

3- آليـة استرجاع السيولة: تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر، بامتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية التي قامت في أفريل 2002، وهي أكثر مرونة من الإحتياطات الإجبارية، حيث قام بامتصاص الهيكلي للسيولة المصرفية في السوق النقدية بوضع أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام وثلاثة أشهر، كما تسمح الاسترجاعات لثلاثة أشهر بامتصاص الأموال القابلة الإقراض في السوق النقدية بين المصارف مستقر نسبيا فيما يتعلق بالتسهيلات الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة)، وإلى 2012 لم تلجأ المصارف والمؤسسات المالية إلى إعادة تمويل لدى بنك الجزائر وذلك بسبب فائض السيولة.

في جانفي 2013 أدخلت أداة استرجاع السيولة لستة أشهر ووسيلتين أخريتين غير مباشرتين لسياسة النقدية وهما:

- تسهيلات الودائع المغلة لفائدة؛
- الاحتياطات الإجبارية؛

وتجدر الاشارة إلى أنه تم تعديل عينة استرجاع السيولة 7 أيام من 1057 مليار دج إلى900 مليار دج وإبقاء عينة 3 أشهر في مستوى 275 مليار دج وتمديد فترة نضج استرجاع السيولة 6 أشهر إلى 175 مليار دج إبتداء من منتصف جانفي 2013، تبعا لهذه الزيادة ورفع معدل الاحتياطي الإجباري الأدنى من 11% إلى 12%، انخفاض لجو المصارف إلى تسهيلات الودائع لدى بنك بقوة إبتداء من شهر ماي 2013 .

حيث بلغت السيولة المصرفية 2730 مليار دج في نهاية ديسمبر 2014 ومنذ ذلك الوقت تقلصت السيولة لتبلغ 1832,6 مليار دج في نهاية 2015 ثم 820,9 مليار دج في نهاية 2016 وبسبب انخفاض:

- تقليص الموجودات الخارجية الصافية
- سبب التغير القائم في ودائع الخزينة العمومية(حساب الجاري وصندوق ضبط الايرادات)

- تزايد التداول النقد الورقي خارج البنك نتيجة لتحويل الودائع إلى نقد ورقي

أما الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية في سنة 2015 خفض بنك الجزائر عتبات استرجاع السيولة وفي 2016 استمر الانخفاض إلى غاية أن توقف البنك عن عمليات امتصاص السيولة وخفض معدل الاحتياطي الإجباري وإعادة تفضيل قناة إعادة الخصم لضمان إعادة تمويل البنوك التجارية، في حين وابتداء من 2016 يكمن هدف بنك الجزائر تفضيل عمليات السوق المفتوحة في إدارة السياسة النقدية ومع استعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية 2017 لجعل معدل العمليات لـــ سبعة أيام المعدل التوجيهي لبنك الجزائر.

ثالثا: سياسة المالية (الحكومية)

جدول رقم (10-02) الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

(مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات	النفقات	قيمة العجز
2005	3083,6	2052,2	1031,4
2006	3639,8	2453,0	1186,8
2007	3687,8	3108,5	579,3
2008	5111,5	4175,7	1014,8
2009	3676,0	4246,4	-570,4
2010	4392,9	4466,9	-74
2011	5790,1	5853,6	-63,5
2012	6339,3	7058,2	-718,9
2013	5957,5	6092,2	-134,7
2014	5738,4	6995,7	-1257,3
2015	5103,1	7656,3	-2553,1
2016	5042,2	7383,6	-2341,4

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر

الشكل رقم (10-02) الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2005-2016)

(مليار دينار جزائري)

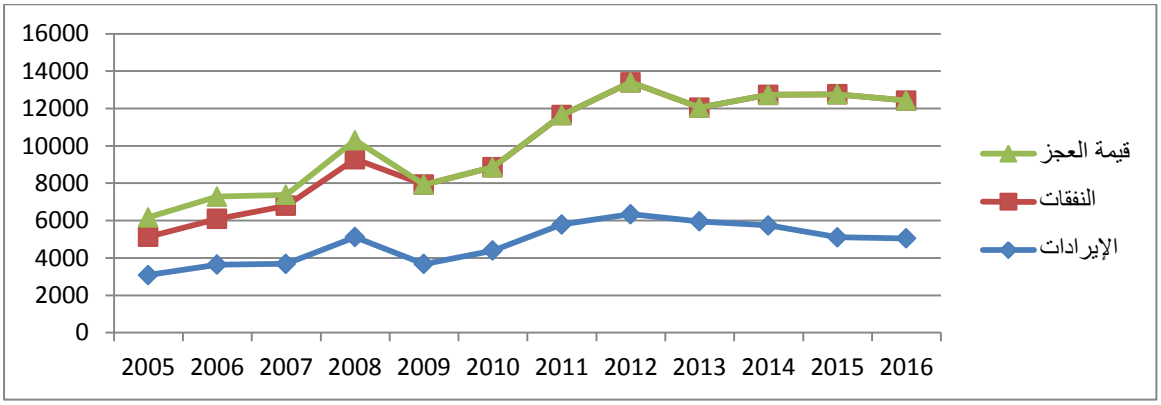

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول رقم (10-02) نلاحظ أنه خلال الفترة (2005 - 2008) كان هناك فائض في الميزانية العامة. كما نلاحظ أن في 2006 وبمقدار 1186,8 مليار دج كأقصى فائض سجل في الميزانية العامة خلال هذه الفترة كان نتيجة ارتفاع أسعار البترول ليتقلص هذا الفائض في سنتي 2007 و 2008 ليبلغ 579,3 مليار دج 1014,8 مليار دج على التوالي، وهذا نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة بوتيرة متناقصة جدا مقارنة بالارتفاع الكبير الذي سجله في السنوات السابقة، أي أنها خلال هذه الفترة الممتدة إلى غاية 2008 قادرة على تغطية النفقات العامة والارتفاع الملحوظ في النفقات العامة نتيجة انتهاج سياسة مالية انفاقية توسعية تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

الفترة (2009-2016) فقد شهدت عجز في الميزانية العامة، حيث كانت سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة والذي قدر بـ 570,4 مليار دج، فبعد الأزمة المالية العالمية شهدا العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفاض الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى انخفاض أسعارها بنسبة 35,4 % سنة 2009 مسجلة 61 دولار للبرميل مما أثر على إجمالي الإيرادات و النفقات ويرجع العجز الموازني إلى اعتماد الجزائر في الإيرادات على مدا خيل المحروقات.

سنة 2010 انخفض العجز الموازني ليصل إلى 74 مليار دج وهذا راجع إلى دعم الإنعاش في أسعار البترول إلى ظهور نفقات غير متوقعة كزيادة الأجور في الفترة الأخيرة وكذا إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة، ومع هذا استمر الانخفاض إلى 63,5 مليار دج في سنة 2011 ، رغم ارتفاع الإيرادات العامة، ثم يعود ارتفاع عجز الموازنة سنة 2012 ليصل إلى 718,9 مليار دج وذلك بسب لارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية وخاصة الارتفاع الكبير للنفقات الجارية ليبلغ ذروة في سنة 2012، ليتقلص العجز الموازني مرة أخرى سنة 2013 بمقدار 134,7 مليار دج نتيجة لتراجع نفقات العامة خلال هذه السنة وهذا يعود إلى سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها لمجابهة التأثيرات بالأزمة الاقتصادية.

ارتفاع العجز الموازني في سنتي(2014-2015) قدرت بـ 1257,3 مليار دج 2553,2 على التوالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة وانخفاض الإيرادات، وتعبر هذه العجوزات عن هشاشة كبيرة للمالية العامة، وذلك راجع إلى انخفاض في الضريبة البترولية وضعف الضريبة العادية، نتج التراجع الطفيف للعجز في 2016 في مجمله تقريبا عن انخفاض نفقات التجهيز العمومي.

يمكن القول أن التوازن الداخلي لاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة نتيجة زيادة النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة.

خلاصة:

إن التطورات المستمرة التي تشهدها الجزائر في القرن العشرين، وخصوصا ما تعلق بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وتفاقم بعض المشكلات على غرارها التضخم، ولكن أهم ما جاء به قانون النقد والقرض بإعطاء استقلالية لبنك الجزائر بصفته السلطة النقدية الوحيدة التي لها حق اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور النقدية، حيث يمتص بنك الجزائر بشكل فعال، فائض السيولة الناتج عن النفقات العمومية، ويساهم في علاج ظاهرة التضخم، حيث قامت الجزائر باتخاذ إجراءات المالية والنقدية من أجل تصحيح الإختلالات،

خاتـــمة

للبنك المركزي أهمية كبيرة في مراقبة النشاط الاقتصادي، فهو يؤدي الدور الأساسي في إدارة وتسيير الإصدار النقدي والسياسة النقدية، بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، وكذا توازنه في كبح ظاهرة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد، وتتميز هذه الظاهرة بارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، بحيث تختلف أسبابها وأنواعها، لعل أبرزها ما يتسبب به البنك المركزي بحد ذاته كالإفراط في الإصدار النقدي، للحد من هذه الظاهرة ومعالجتها، فإن البنك المركزي يلجأ إلى العديد من الوسائل والإجراءات للحد من التوسع النقدي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي .

الجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية التي عانت ولا تزال تعاني من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الاقتصادي الوطني، نتيجة تراكم السيولة النقدية وضخامة الإيرادات النفطية التي كانت معطلة بسبب تركيز الحكومة الجزائرية على مشاريع البنية التحتية وإهمال المشاريع الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في استيراد السلع والخدمات من أجل تغطية الطلب المحلي المتزايد الذي ساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الدولة، وهذا ما دفع بالدولة الجزائرية إتباع السياستين النقدية من طرف البنك المركزي والمالية من طرف السلطات الحكومية .

أولا – نتائج الدراسة

بناءا على الدراسة التي قمنا بها؛ توصلنا إلى النتائج التالية:

- البنك المركزي هو بنك الدولة ومستشارها المالي فهو يقف على قمة النظام البنكي للدولة وبتوليه السلطة النقدية، وكذا عملية الإصدار، كما يعمل على علاج ظاهرة التضخم ؛
- التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها، ويعتبر من إحدى المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم من خلال أثار السلبية التي تنجر عنه وتختلف من بلد لخر، وذلك لأسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية وبحجم مرونة الجهاز الإنتاجي والخدمي؛

- تعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية؛ وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار، كما تهدف إلى التحكم في عرض النقود ومواجهة الظروف الاقتصادية الغير مرغوب فيها كتضخم بواسطة أدواتها للتحقيق الاستقرار مستوى العام للأسعار؛
- السياسة المالية التي تنفذها الحكومة تستخدم بغرض إحداث آثر على المتغيرات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، لتحقيق أهداف معينة منها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الحفاظ الاستقرار؛

ثانيا – نتائج اختبار فرضيات

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** تفرض أن العوامل الخارجية هي المسبب الرئيسي لظاهرة التضخم في الجزائر، حيث تم إثبات صحة الفرضية من خلال، أن التضخم المستورد له دور حساس ومهم على بعض التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حيث يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وحتى القدرة الشرائية للمستهلك، فهو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي؛
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** التي تفرض أن ظاهرة التضخم لها آثار من ناحية الاجتماعية والاقتصادية حيث تم إثبات صحة الفرضية من خلال، بروز العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية ؛
- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** أن الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر تتطلب المرونة اللازمة بحسب الوضعية الاقتصادية السائدة، حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية ، وبنك الجزائر يعمل دائما على إيجاد المزيد من الحلول والبحث عن أدوات جديدة المتمثلة في

السياسة الحكومية (المالية) لأن الأوضاع الاقتصادية تتميز بالتطور وعدم الثبات وظهور العديد من المشاكل التي تستدعي ذلك ؛

ثالثا – الاقتراحات

بناء على لإشكالية المدروسة والنتائج المتوصل إليها، فإننا نضع الاقتراحات التالية:

- ضرورة قيام بنك الجزائر بالتنسيق مع المؤسسات البنكية لتحسين آلية سعر صرف الدينار الجزائري إزاء العملات الصعبة، ومتابعة تطوره؛
- ضرورة الاهتمام والتركيز على وضع قوانين تعمل على تثبيت وتقليل حدة التضخم عبر أدوات السياسة النقدية؛
- التقليل من الاستيراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلي؛
- لابد من توجيه وترشيد الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي لها دور مهم في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج من جه ومن جهة أخرى يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني؛
- تفعيل أدوات السياسة النقدية من أجل التحكم في عرض النقود واستقرار أسعار الصرف وتقليل معدلات التضخم، بما يتوافق مع الوضعية الاقتصادية؛
- محاولة تطوير الجهاز الإنتاجي وخلق مجالات للإنتاج الفعلي مقابل دعم الطلب الكلي؛
- يجب أن يتجاوز سعر البترول 120 دولار للبرميل فما فوق، حتى تتم معالجة الاختلال في الميزانية؛

رابعا – أفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة حولنا الإلمام ببعض جوانب هذا الموضوع إلا أنه بقيت بعض النقاط التي نأمل أن تكون مجالا للبحث في المستقبل:

- مدى تحكم الدولة بسياستها المالية والنقدية وكيفية تسييرها للمديونية الداخلية والخارجية وتشجيعها لمختلف أنواع الاستثمار الأجنبي؛
- أثر التضخم على ميزانية الدولة نتيجة انهيار أسعار النفط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

ا. الكتب:

1-بلعزوز بن علي، **محضرات في النظريات في السياسات النقدية** ،ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

2-زكريا الدوري،يسرا السامرائي، **بنوك المركزية وسياسات النقدية**،دار البازوري العملية للنشر والتوزيع،عمان،2006.

3-هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي** ،ط1، دار صفا، عمان، 2005.

4-حجار بسام، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1 ،دار المنهل البناني، بيروت،2006 .

5-حداد أكرم، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، ط1 .دار وائل للنشر، عمان، 2005 .

6-حربي محمد عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليل الكلي**،ط1 دار وائل للنشر، عمان ،2006 .

7-طاهر فاضل البياني، ميرال روحي سماره، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، ط1، دار وائل للنشر، عمان 2013 .

8-طوروس وديع، **مدخل إلى الاقتصاد النقدي**، ط1، مؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011 .

9-لطرش طاهر، **تقنيات البنوك**، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

10- محمد شريف إلمان، **محضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 .

11- محمود حسين الوادي، وأخرون ، **النقود والمصارف**، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2010.

12- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية** ، مكتبة الريان، الجزائر ،2004 .

13- عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفا للنشر وتوزيع، عمان، ط1 ،2010 .

14- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، دار الجامعية للنشر وتوزيع، الإسكندرية، 2006 .

15- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات**، دار جامعية الإسكندرية، 2007 .

16- عبد الحسين زيني، **الأرقام القياسية** ،دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012 .

17- عبد اللاوي مفيد، **محضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007 .

18- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1 ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2007 .

19- قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003 .

20- قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية**، ط3 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .

21- رتول محمد، **الاحصاء الوصفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

22- الربيعي رجاء، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان 2013

23- رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، قاهرة، 2009 .

24- ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسات شباب المؤسسة الإسكندرية، 2002 .

25- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية، 2006 .

II. المذكرات والأطروحات:

26- طاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 .

27- بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، (1990 /2005)** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 .

28- بن البار امحمد، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014/1986)، دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017 .

29- بن عبدة صبرينة، كريمة سيلم، **علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلا الفترة (1999/ 2014)** مذكرة ماستر ،، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016 .

30- جيداني ميمي زوجة أجنف، **اشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر للفترة (2013/1990)** أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية،، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2016 .

31- زنداوي خولة، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك،، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، الجزائر، 2013 .

32- حسيس رشيدة، **معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع(2001/2015)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، أم البواقي، 2016 .

33- حمادي خديجة، **علاقات التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة، (1970/2005)، دراسة قياسية اقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009 .

34- حمني حرية، **آليات رقابة للبنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها: حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير شعبة بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006 .

35- طويل بهاء الدين، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقق النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر،(1990/2010)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015 .

36- يوسفي صلاح الدين، **أثر التضخم المستورد على بعض المتغيرات الاقتصاد الكمي : دراسة حالة الجزائر(1990/2011)**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية لتسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2013 .

37- مقاري حورية، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990/2014)** ، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية

المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2015 .

38- منصور أسماء، **دراسة سببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر(2013/1970)**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير ا لمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2014 .

39- مسعي بسمة، **دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك الاسلامية دراسة حالة البنك السوداني**، مذكرة ماستر قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة ميلة، الجزائر، 2014 .

40- سنوسي علي، **محاضرات في النقود وسياسة النقدية**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر 2015 .

41- سعيد هتهتات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006 .

42- عامر دليلة، **تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم** ، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير دراسة حالة الجزائر مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2015 .

43- قناد أسماء، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي دراسة حالة الجزائر**، تخصص اقتصاد نقدي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010 .

44- راشدي سماح، **آليات رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل لمعايير الدولية**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011 .

III. المجلات والملتقيات

45- بن يوسف نوة، **أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة (2012/1990)**، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 16 ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر 2014 .

46- لزعر علي، رايس فوضيل، **الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2009/1990)**، الملتقى الوطني الخامس، حول الفوائض النقدية في الدول النامية جامعة حمة لخضر، بسكرة، الجزائر، 2009 .

IV. القوانين والمراسيم:

47- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 52 ، المواد من 9إلى12 من أمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المتعلق بالنقد والقرض، العدد 18 ، الامانة العامة للحكومة ، الجزائر، 2003 .

V. المواقع الالكترونية:

48- تقرير بنك الجزائر، أنظر إلى الموقع:

49- www. Bank-of –algeria. Dz

الملاحق

10/04 2018 3:04 PM FAX 021739590 DIRECTION REFINANCEMENT 0001/0001

Annexe n° 10: Evolution du taux des réserves obligatoires

معدل الاحتياطي الاجباري

années	Taux de l'assiette de la RO	taux de rémunération	taux de pénalité	les instructions relatives aux conditions de constitution de la RO
2001	4%	--	--	instruction n°01-2001 du 11 février 2001
2002	6,25%	2,50%	6,50%	instruction n°06-2002 du 11décembre 2002
2004	6,50%	1,75%	5,75%	instruction n°02-2004 du 13 mai 2004
2005	6,50%	1%	5%	instruction n°01-2005 du 13 janvier 2005
2007	8%	1%	5%	instruction n°13-2007 du 24 décembre 2007
2008	8%	0,75%	4,75%	instruction n°02-2008 du 11 mars 2008
2009	8%	0,50%	4,50%	instruction n°03-2009 du 25 février 2009
2010	9%	0,50%	4,50%	instruction n°04-2010 du 15 décembre 2010
2012	11%	0,50%	4,50%	instruction n°01-2012 du 29 avril 2012
2013	12%	0,50%	4,50%	instruction n°02-2013 du 23 aril 2013
2016	8%	0,50%	4,50%	instruction n°03-2016 du25 avril 2016
2017	4 %	0,50%	4,50%	Instruction n°04-2017 du 31 juillet 2017
2018	8 %	0,50%	4,50%	Instruction n° 01-2018 du 10 Janvier 2018

ملحق رقم 01

1 ـ معدلات عمليات بنك الجزائر

	معدل المكافئة في الإحتياط الإجباري	معدل حساب الإحتياط الإجباري	معدل إعادة الخصم	المعدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة	إسترجاع السيولة		نداءات العروض	
					لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	تسهيلا ت الودائع	المعدل المستهدف لمناقصات القروض
2004	1,75	6,50	4,00	4,50	0,75	-	-	4,50
2005	1,00	6,50	4,00	4,50	1,25	1,90	0,30	4,25
2006	1,00	6,50	4,00	4,50	1,25	2,00	0,30	-
2007	1,00	6,50	4,00	-	1,75	2,50	0,75	-
2008	0,75	8,00	4,00	-	1,25	2,00	0,75	-
2009 جانفي	0,75	8,00	4,00	-	1,25	2,00	0,75	-
فيفري	0,75	8,00	4,00	-	1,25	2,00	0,75	-
مارس	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-
افريل	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-
ماي	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-
جوان	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-
جويلية	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-
اوت	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-
سبتمبر	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-

2ـ معدلات سوق ما بين البنوك

	يوم بيوم (نهاية الشهر)	لأجل (نهاية الشهر)	المعدل المتوسط الشهري	المعدل السنوي النقدي
2004	-	1,97	1,09	2,80
2005	1,22	2,06	1,25	1,17
2006	-	2,35	1,23	1,14
2007	-	3,37	-	0,73
2008	-	3,42	-	0,43
2009 جانفي	-	3,46	1,42	0,74
فيفري	-	3,55	1,35	0,75
مارس	-	3,81	-	0,75
افريل	-	3,82	-	0,65
ماي	-	3,81	-	0,54
جوان	-	3,82	-	0,44
جويلية	-	3,71	-	0,33
اوت	-	3,82	-	0,56
سبتمبر	-	3,73	-	0,56

ملحق رقم 02

1.6 أهم المعدلات

1 ـ معدلات عمليات بنك الجزائر

	معدل الفائدة في الإعتياط الإجباري	معدل حساب الإعتياط الإجباري	معدل إعادة الخصم	المعدل المستهدف لفائدة السوق النقدي خلال 24 ساعة	إسترجاع السيولة لمدة 7 أيام	إسترجاع السيولة لمدة 3 أشهر	إسترجاع السيولة لمدة 6 أشهر	تسهيلات الودائع	المعدل المستهدف لمناقصات القروض
2008	0,75	8,00	4,00	-	1,25	2,00	-	0,75	-
2009	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	-	0,30	-
2010	0,50	9,00	4,00	-	0,75	1,25	-	0,30	-
2011	0,50	9,00	4,00	-	0,75	1,25		0,30	-
2012	0,50	11,00	4,00	-	0,75	1,25	-	0,30	-
2013 جانفي	0,50	11,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
فيفري	0,50	11,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
مارس	0,50	11,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
أفريل	0,50	11,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
ماي	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
جوان	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
جويلية	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
أوت	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
سبتمبر	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
أكتوبر	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
نوفمبر	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-
ديسمبر	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	0,30	-

2ـ معدلات سوق ما بين البنوك

	يوم بيوم (نهاية الشهر)	آجل (نهاية الشهر)	المعدل المتوسط الشهري	المعدل السنوي التقدي
2008	-	3,42	-	0,43
2009	-	3,84	-	0,23
2010	1,09	4,86	1,11	1,10
2011	-	-	1,06	1,09
2012	-	-	0,31	0,14
2013 جانفي	-	-	-	0,05
فيفري	-	-	-	0,05
مارس	-	-	0,31	0,07
أفريل	-	-	0,28	0,10
ماي	-	-	-	0,10
جوان	-	-	-	0,97
جويلية	-	2,05	0,41	0,13
أوت	-	2,03	-	0,13
سبتمبر	-	2,00	-	0,14
أكتوبر	-	2,03	0,31	0,17
نوفمبر	-	2,03	0,31	0,19
ديسمبر	-	2,03	0,31	0,19

ملحق رقم 03

	معدل الاحتياطي الإجباري	معدل عملية الإعادة الأسبوعية	معدل الإقراض النهائي	الأصل المطلوب للاحتياطي القانوني (أيام)	تعديل السيولة			حافظة السندات المقاربة				تسهيلات الودائع	الأصل المطلوب للاحتياطي الودائع
					لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر	لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر	لمدة 12 شهر		
2011	0,50	9,00	4,00	-	0,75	1,25		-	-	-	-	0,00	-
2012	0,50	11,00	4,00	-	0,75	1,25	-	-	-	-	-	0,00	-
2013	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
2014	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
2015	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
2016	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50					0,00	-
يناير	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50					0,00	-
فبراير	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50					0,00	-
مارس	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50					0,00	-
أبريل	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50					0,00	-
ماي	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50					0,00	-
جوان	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50					0,00	-
جويلية	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
أوت	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
سبتمبر	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
أكتوبر	0,50	8,00	3,50	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
نوفمبر	0,50	8,00	3,50	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
ديسمبر	0,50	8,00	3,50	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
2017	0,50	8,00	3,50	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
يناير	0,50	8,00	3,50	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	0,00	-
فبراير	0,50	8,00	3,50	-	-	-	-	3,50	-	-	-	0,00	-
مارس	0,50	8,00	3,50	-	-	-	-	3,50	-	-	-	0,00	-
أبريل	0,50	8,00	3,75	-	-	-	-	3,50	3,50	3,50	3,50	0,00	-
ماي	0,50	8,00	3,75	-	-	-	-	3,50	3,50	3,50	3,50	0,00	-

	مدة عدم إتاحة الأموال	الأصل المطلوب للاحتياطي	الأصل المطلوب القانوني
2011	-	1,06	1,09
2012	-	0,31	0,14
2013	-	0,31	0,19
2014	0,34	0,34	0,22
2015	0,34	0,52	1,01
2016	0,34	0,36	1,01
يناير	0,34	1,28	1,03
فبراير	0,34	0,58	1,03
مارس	-	0,34	0,91
أبريل	0,34	0,78	0,91
ماي	0,34	0,79	0,72
جوان	0,34	0,78	0,54
جويلية	0,34	0,87	0,54
أوت	0,87	0,98	0,58
سبتمبر	0,84	1,12	0,59
أكتوبر	1,75	1,93	0,66
نوفمبر	1,96	2,15	0,81
ديسمبر	2,66	2,59	1,02
2017	3,80	3,17	1,18
يناير	0,88	1,64	1,14
فبراير	1,43	0,91	1,19
مارس	1,51	2,04	1,28
أبريل	2,83	3,09	1,57
ماي	2,30	2,62	

ملحق رقم 04

1.6أهم المعدلات (تابع)

3. معدلات أوراق السوق النقدي

أذونات الخزينة المصدرة عن طريق نظام المناقصة في السوق الأولي

جوان 2017

	معدل التغطية	معدل الأقصى للسعر الآلي	المعدل المتوسط المرجح للسعر المعدل المرجح
أذونات الخزينة لعشرة الأجل لفترة 13 أسبوعا		1,55%	1,52%
أذونات الخزينة لعشرة الأجل لفترة 26 أسبوعا		1,57%	1,55%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر سبتمبر 2017	2,00%	98,90%	98,59%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر جويلية 2017	2,25%	99,80%	99,82%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر سبتمبر 2017	2,50%	106,22%	106,94%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر جانفي 2018	2,00%	98,75%	98,66%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر جانفي 2018	2,25%	98,81%	99,15%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر مارس 2018	4,50%	121,06%	117,35%
جزئي السندات لعشرة الخزينة أفريل 2018	3,00%	106,82%	107,71%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر أفريل 2018	2,25%	99,35%	99,76%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر أفريل 2018	2,50%	105,44%	106,19%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر ماي 2018	2,00%	98,36%	98,23%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر جويلية 2018	2,50%	98,81%	99,05%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر ديسمبر 2018	2,25%	97,34%	97,16%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر فيفري 2019	3,50%	108,43%	104,57%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر فيفري 2019	2,50%	96,67%	97,42%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر مارس 2019	3,00%	107,91%	106,77%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر أفريل 2019	2,50%	98,56%	101,27%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر فيفري 2020	2,50%	95,28%	94,42%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر مارس 2020	3,50%	110,40%	110,48%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر ماي 2020	3,00%	105,84%	106,31%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر جويلية 2020	2,75%	96,40%	96,52%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جانفي 2021	3,00%	96,96%	96,76%
جزئي أذونات الخزينة لعشرة شهر ماي 2021	2,75%	93,99%	94,92%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر ماي 2021	3,50%	111,56%	111,65%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جويلية 2021	5,00%	102,16%	100,26%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جانفي 2022	5,00%	103,05%	100,23%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر أفريل 2022	3,50%	108,85%	107,07%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جويلية 2022	3,25%	95,10%	96,40%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جانفي 2023	5,00%	109,96%	112,25%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جوان 2023	3,50%	108,93%	109,33%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر ديسمبر 2023	3,75%	121,75%	121,75%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جانفي 2024	3,25%	95,05%	95,09%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر فيفري 2024	3,50%	93,80%	99,40%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر مارس 2024	3,75%	108,58%	107,69%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر أفريل 2025	3,75%	110,50%	109,95%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جويلية 2025	3,75%	92,80%	96,36%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جوان 2026	3,75%	115,82%	115,84%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر ماي 2027	3,75%	106,30%	106,31%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جويلية 2028	3,75%	100,00%	100,00%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر مارس 2029	3,75%	87,65%	99,59%
جزئي السندات لعشرة الخزينة شهر جويلية 2038	4,00%	90,10%	95,58%

أذونات الخزينة المصدرة عن طريق نظام المناقصة في السوق الثانوي بين المكتتبين بقيم الخزينة

ملحق رقم 05

** كما أنه هناك دراسات أخرى ، وكل هذه الدراسات اجتمعت على أن وجود بنك مركزي مستقل في دولة ما ، من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو ، وبالتالي هذه الدراسات نادت بضرورة استقلالية البنوك المركزية.

5/ الارتباط بين استقلالية البنك المركزي، وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية حيث كان للبنك المركزي أهداف عديدة مجبر على تحقيقها وهذه الأهداف معظمها أهداف خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية للدولة (كالتشغيل و تمويل عجز الميزانية.....الخ).

** ولتعدد الأهداف وتناقضها في بعض الأحيان (كالتضخم والبطالة)، يجعل البنك المركزي غير قادر على تحقيقها معا، وبالتالي يفقد البنك المركزي استقلاليته في إدارة السياسة النقدية ولهذا وجب تحديد هدف رئيسي للبنك المركزي وهو استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، ولبلوغ هذا الهدف لابد من إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية .

6/ إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها ، وذلك في حالة طلبها و إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض ،لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل إقليم الدولة (زيادة التضخم).

ثالثا / معايير قياس درجة استقلالية البنك المركزي:

كما رأينا في المحور السابق فقد أجريت مجموعة من الدراسات لتحديد مدى استقلالية البنوك المركزية، وهذه الدراسات اجتمعت على مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها لقياس درجة استقلالية البنك المركزي، مع التباين في ترتيب هذه المعايير، والوزن النسبي لكل منها، ويمكن أن نعطي مجموعة من المعايير[5]:

***1/ المحافظ:** **الجدول رقم:(1)**

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
المحافظ	(أ) **فترة الوظيفة:**	0.2	
	- أطول من 8سنوات		1.00
	- 5 سنوات		0.75
	- 4 سنوات		0.25
	- أقل من 4 سنوات		0.00
	(ب) تعيين المحافظ:		
	- مجلس المصرف المركزي		1.00
	- هيئة من مجلس المصرف المركزي والسلطة التنفيذية و التشريعية		0.75
	- السلطة التشريعية		0.50
	- السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء)		0.25
	- عضو أو عضوان من مجلس الوزراء		0.00
	(ج) الرفض (الطرد):		
	- غير منصوص عليه		

ملحق رقم 06

	- لأسباب لا تتعلق بالسياسة		1.00
	- استنساب مجلس المصرف		0.83
	- استنساب السلطة التشريعية		0.67
	- طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية		0.50
	- استنساب السلطة التنفيذية		0.33
	- طرد غير مشروط من قبل السلطة التنفيذية		0.17
	(د) هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة		0.00
	-كلا		1.00
	-بإذن من السلطة التنفيذية		0.50
	- لا يوجد تشريع يمنع ذلك		0.00

* وحسب الجدول رقم (1) حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية (1.00) فيما يخص هذا المعيار (المحافظ) يجب أن يكون:

- مدة خدمات المحافظ أطول من8سنوات .
- تعيين المحافظ يكون من قبل مجلس البنك المركزي.
- رفض وطرد المحافظ غير منصوص عليه .
- عدم تقلد المحافظ لوظائف أخرى في الحكومة .

***2/ صياغة السياسة النقدية:** **الجدول رقم:(2)**

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
	(أ) من يصوغ السياسة	0.15	
	-المصرف فقط		1.00
	-المصرف يشارك ولكن تأثيره ضئيل		0.67
	-المصرف يوصي الحكومة فقط		0.33
	-ليس للمصرف قول		0.00
	(ب) من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض		
	-المصرف في حالة المشكلة مبينة في التشريع، أو القانون		
صياغة السياسة	-الحكومة إذا كان القانون لا يبين ذلك أو كانت المشكلة داخل المصرف		1.00
	-هيئة من مجلس المصرف والسلطة التنفيذية و السلطة		0.80

ملحق رقم 07

	التشريعية .		0.60
	-السلطة التشريعية على قضايا السياسة		0.40
	-السلطة التنفيذية على مسائل السياسة حسب أصول الرعية.		0.20
	-السلطة التنفيذية لها الأولوية غير مشروطة.		
	(ج) دور المصرف في عملية إعداد الموازنة		0.00
	-للمصرف دور نشيط		1.00
	-ليس للمصرف تأثير		0.00

* وحسب الجدول رقم (2) حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية (1.00) في معيار صياغة السياسة النقدية يجب أن يكون:

- البنك هو المسؤول الوحيد عن صياغة السياسة النقدية .
- أن يكون المصرف صاحب الكلمة الأخيرة، في حل التعارض بينه وبين السلطة التنفيذية فيما يخص توجيه السياسة النقدية.
- أن يكون للمصرف دور نشيط في عملية إعداد الموازنة.

3*/ أهداف البنك المركزي: **الجدول رقم: (3)**

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
الأهداف	**(أ) استقرار الأسعار الهدف الرئيسي أو الهدف الوحيد حسب القانون والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة.**	0.15	
	- استقرار الأسعار (الهدف الوحيد)		1.00
	- استقرار الأسعار مع أهداف أخرى تتناغم و استقرار النظام المصرفي.		0.60
	- استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة (مثل العمالة الكاملة).		0.40
	- لا توجد أهداف منصوص عليها في القانون.		0.20
	- الأهداف المدونة لا تتضمن استقرار الأسعار.		0.00

* وحسب الجدول رقم (3) حتى تكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية من حيث معيار الأهداف يجب أن يكون:

ملحق رقم 08

- هدف البنك المركزي هو هدف وحيد وهو المحافظة على الأسعار، واستقرار العملة وتقل استقلاليته كلما تعددت الأهداف

***4/ مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي:** **الجدول رقم: (04**

)

المتغير	توصيف المتغير	الوزن	درجة الترتيب
حدود إقراض الحكومة	(أ) التسليف (avances) حدود الإقراض غير المورق	0.15	
	-التسليف غير مسموح به		1.00
	-التسليف مسموح بحدود صارمة		0.67
	-التسليف مسموح به بحدود مرنة		0.33
	-لا يوجد حدود قانونية للإقراض		0.00
	(ب) إقراض توريقي .	0.1	
	- غير مسموح به.		
	- مسموح بحدود صارمة.		1.00
	- مسموح بحدود مرنة.		0.67
	- لا يوجد حدود قانونية للإقراض.		0.33
			0.00
	(ج) شروط الإقراض (استحقاق،سعر الفائدة والكمية)	0.1	
	-السلطة للمصرف		
	- معينة بقانون المصرف.		1.00
	- متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية		0.67
	-تقرير من قبل السلطة التنفيذية فقط.		0.33
	(د) المقترضون المحتملون من المصرف		0.00
	- الحكومة المركزية فقط.	0.05	
	- جميع مستويات الحكومة		1.00
	- جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة.		0.67
	- القطاع العام والخاص.		0.33
	(هـ) حدود إقراض المصرف معرفة في:		0.00
	-كمية النقود .		
	-كنسبة من التزامات المصرف أو رؤوس الأموال.	0.05	
	- كنسبة من إيرادات الحكومة.		1.00
	- كنسبة من نفقات الحكومة .		0.67

ملحق رقم 09

		(و) استحقاق القروض:	0.33
		– خلال ستة أشهر.	0.00
	0.025	– خلال سنة.	1.00
		– أكثر من سنة .	0.67
		– لا تحديد في القانون.	0.33
		(ز) أسعار الفائدة على القروض يجب أن تكون:	0.00
		– أعلى من حدود دنيا	
	0.025	–أسعار السوق	
		–اقل من حدود دنيا.	1.00
		–سعر الفائدة غير مذكور .	0.75
		–لا فائدة على قروض الحكومة من طرف البنك المركزي .	0.50
		(ح) البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة في السوق الأولية.	0.25
		– نعم	0.00
	0.025	–كلا	1.00
			0.00

* وحسب الجدول رقم (4) فإنه حتى يكون للبنك المركزي أكبر درجة استقلالية (1.00) يجب على البنك المركزي أن يقوم بما يلي:

- فرض قيود شديدة على عملية الإقراض للحكومة،
- يكون التسليف غير مسموح به،
- شروط الإقراض تكون من طرف المصرف،
- يجب أ ن يكون المقترض الحكومة المركزية فقط.

*** ومنه يمكن استنتاج عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي و هي:

- طول مدة تعيين المحافظ و مدى قابليتها للتجديد.
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ .
- إ مكانية إقصاء المحافظ .
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى ، والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.
- مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية .
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية .
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة .

ملحق رقم 09

الملخص(باللغة العربية):

تسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز محاولة تقييم دور البنك المركزي في معالجة أو التقليل من معدلات التضخم لتحقيق أهداف السياسة اقتصادية الكلية وذلك من خلال التعريف على أهم السياسات والآليات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في هذا المجال.

ومن أهم النتائج التي المتوصل إليها نعرض ما يلي :

- العوامل الخارجية هي المسبب الرئيسي لظاهرة التضخم في الجزائر وذلك راجع إلى زيادة حجم الاستيراد.
- الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر تتطلب المرونة اللازمة ، ويعمل على إيجاد المزيد من الحلول.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، التضخم، السياسة النقدية، السياسة المالية.

The summary in English:

- the external factors are the cause of the phenomenon of inflation in Algeria, due to an increase in the volume of imports;
- the tools used by the Bank of Algeria require the necessary flexibility, and is working on finding more solutions;

Keywords: central bank, inflation, monetary policy, financial policy.